

السيد الرئيس،

إننا نرحب بروح الإصغاء لمطالب المواطنين في حدود قوانين الجمهورية دون أن ننسى أن حقوق كل شخص تقف عند المساس بحقوق الآخرين، وجرت العادة أن يتم التكفل بكل من يكثر الضجيج وهكذا يستفيد أكثر من غيره وننسى الجهات الأخرى.

السيد الرئيس،

إن ما نلمسه في بيان السياسة العامة يؤكد بكل وضوح للجميع أن الجهود تبذل ويتجلى ذلك في البرامج الرامية إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي وبطبيعة الحال توفير مناصب شغل، ولتشمين هذه الجهود المبذولة من قبل الحكومة فإنه من الضروري أن يتحمل الجميع مسؤولياته وذلك بالسهر على المتابعة قصد تحقيق الأهداف المنشودة والتي تحقق منها الكثير في فترة زمنية قصيرة وظروف صعبة.

السيد الرئيس،

إن برنامج الدعم الفلاحي عملية مهمة جدا وذات بعد اقتصادي طويل الأمد وقد استبشر الفلاحون بها خيرا، إذ يعد قطاع الفلاحة قطاعا إستراتيجيا ومحوريا بالدرجة الأولى، ونجاحه يعني فتح الأبواب لازدهار القطاعات الأخرى لكن شرط أن تصرف هذه الأموال الخاصة بالدعم الفلاحي حسب مقاييس اقتصادية وحسب شروط الإنتاجية، وأود أن أشير هنا إلى ضرورة الاهتمام أكثر بالثروة الحيوانية حتى تتمكن هذه الثروة من أداء دورها الاقتصادي.

السيد الرئيس،

فيما يخص عملية الاستثمار الحر فإن ما نلاحظه هو الجمود والركود والتماطل وعدم بذل بعض المسؤولين أي جهد لحل مشاكل المواطنين، ونلاحظ كذلك أن بعض المشاريع لم تر النور منذ سنوات بسبب عدم منحها قطعة أرض داخل المحيط العمراني بل في أراضي بعيدة عن المحيط العمراني ومهجورة.

السيد الرئيس،

نرجو في مجال التعليم إعطاء كل المواطنين الفرصة لفتح مراكز جامعية بالولايات المعزولة إذا ما توفرت الشروط.

السيد الرئيس،

أسجل بخصوص الأشغال العمومية ضرورة إنجاز الطريق الرابط بين البيوض بن عمار بولاية النعامة ورجم دموس بولاية بلعباس، ولم يتم التكفل بهذا المشروع رغم وجود الدراسات منذ عشر سنوات وإنفاق أموال طائلة.

السيد الرئيس،

نسجل في إطار التضامن الوطني الذي تبذل الحكومة في إطاره جهودا معتبرة، حاجة أبناء الكثير من البلديات بولاية النعامة المتمدرسين إلى توفير حافلات نقل. وإنه من الضروري الإسراع في دراسة مشروع قانوني الولاية والبلدية وملف إصلاح الإدارة وتعتبر هذه الملفات إحدى العوائق الأساسية للسير الحسن للشؤون العامة في البلاد.

السيد الرئيس،

ونظرا إلى بعد المسافات من بلديات النعامة وولاية سعيدة مثل بلدية جنين بورزق التي تبعد عن مقر ولاية سعيدة بمسافة 340 كلم، فإنه من الضروري أن يفتح بها مجلس قضاء وفرع للصندوق الجهوي لتنمية الفلاحة.

السيد الرئيس،

أقول في الأخير وبكل ارتياح إن حكومتكم اعتمدت منذ البداية أسلوبا التشاور والحوار والإصغاء لكل فئات وشرائح المجتمع.

إننا ندرك جيدا أن الأسلوب والممارسة اللذين اخترتموهما منهجا سيزيداننا أملا ويعطياننا قوة ودفعاً لمواصلة المشوار من أجل خدمة شعبنا ووطننا. وفق الله الجميع والسلام عليكم.

الرئيس: أشكر السيد محمد حويشي، وأحيل الكلمة إلى السيد مخلوف بن عمر.

نشمن سيدي احترامكم للدستور بتقديم بيان السياسة العامة، ودعوة الجميع إلى احترام هذه الوثيقة الأساسية، ومن ذلك ما ورد فيها من أحكام تتعلق بالحقوق والحريات ، خاصة ونحن نحتفل باليوم العالمي لحقوق الإنسان، وأتناول نقطتين هما:

أ- المرسوم التنفيذي 93-54 ، الذي وعدتم بإعادة النظر فيه أثناء ردكم في برنامج الحكومة.

ب- حرية العمل الجمعي، حيث نلمس إرادة في التراجع عنها من خلال بعض ممارسات التضييق ، بل والتمييز، أي بتشجيع من يستهلك الميزانيات وعرقلة من يريد خدمة الناس بحجج متنوعة غير واضحة. بالله عليكم أفهمونا هل هناك تعليمات أعطيت المسؤولين المحليين في هذا الاتجاه ؟ لأنهم يخفون وراء تعليمات المركزية. إننا نريد توضيح الصورة، لأنهم يلقون عليكم بالتبعة ولا يتورعون في إرسال مصالح الأمن للقيام بهذه المهمة، الأمر الذي يبقي رجال الأمن مترددين بين قلع لافتة أو تعليق أخرى، علما أن الإدارة في منأى عنها ، ذلك أن الدستور يضمن الحريات وأخلاقنا تدعو إلى التكافل والسيد رئيس الجمهورية دعا إلى تضامن عفوي تلقائي بعيدا عن القسر والإكراه، فكفانا من محاكمة النيات من الخوف من بعضنا بعضا والتنافس غير الشريف، دعوا الناس يسعون إلى الخير ويخدم بعضهم بعضا ، ولو باسم الأحزاب ، لأن الأحزاب ملامة على أنها لا تقدم الملموس، فدعوها تنشط عيب أن يخاف المسؤول ويتعقد من حزب أو من جمعية أو من منتخب أو من مواطن بسيط. وأقول صراحة إننا لو تتبعنا المواقف المبنية على الحسابات الحزبية والسياسوية-فهذا تعبير أصبح موضة هذه الأيام- والجنوح إلى الوقوف أمام الكاميرات ، ولو تتبعنا مواقف بعض الإداريين الذين يسرون مسارهم المهني باستغلال النكبة والمنكوبين والأموال العمومية لقلنا الشيء الكثير ، ولكننا نكتفي بقول الشاعر:

قد كان ما كان مما لست أذكره * فظن ظنا ولا تسألن عن الخبر

وأذكر بقول الحكيم أيضا:

يا أيها المعلم غيره * هلا لنفسك كان ذا التعليم

السيد مخلوف بن عمر: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس،

سيدي رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

ضيوفنا الكرام من الإطارات ،

أيها الحضور الكرام ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بداية ونحن نلتقي في هذه الأوقات المباركة نبتهل إلى الله بالدعاء بالرحمة لكل ضحايانا، دعاء للجميع حاضرين وغائبين بالقبول والعتفو والعافية، دعاء بالتوفيق للقائمين على أمر هذه الأمة وهو دعاء قائم على الصدق والإخلاص والغيرة على هذا الشعب والرغبة في رؤيته يسترجع مكانته بين الأمم وذلك ما يجعلنا نبتهج ، سيدي الرئيس، بكل نجاح تحققة الحكومة ونشمن أيما تمشين ما نراه إيجابيا من إنجازاتها، ولعل من أبرزها هذا الميل إلى النقد الذاتي وقبول النقد من الآخرين ، ونحن نربأ بكم-سيدي- أن تكون حكومتكم تريد إرساء تقاليد نشكرها عليها جزيل الشكر كما يريد -للأسف - بعض المسؤولين ، بل لا بد من نقد موضوعي ينبه إلى مواطن الخلل التي توجد حتما في كل عمل بشري ويدعو إلى تداركها بعيدا عن كل مزايده. فنحن نركب سفينة واحدة يرتبط مصير أسفلها بأعلاها وأعلاها بأسفلها.

السيد الرئيس،

نحن نربأ بكم أن تتبنوا سياسة الغلق ، وأقصد كل صور المنع والحظر والحجز، فإذا كانت هناك مشاكل أمنية تغلق الطريق وإذا كان هناك نقص في المياه تغلق الآبار فضلا عن غلق الممرات السفلية والمؤسسات الاقتصادية ومنع الجمعيات والعمل السياسي. فنحن نربأ بكم بمثل هذه الأعمال، لأن الرجال العظماء هم الذين يفتحون الأبواب ، ورحم الله من كان مفتاحا للخير مغلقا للشر وأنتم ونحن جميعا مدعوون لنكون من هؤلاء.

إبدأ بنفسك فأنهها عن غيها * فإذا انتهت فأنت حكيم
لا تنه عن خلق وتأتي مثله * عار عليك إذا فعلت عظيم

إننا نريد أن نبتعد عن الشقاق والنفاق وسوء الأخلاق ،
ونربأ بكم أن تتبنوا سياسة التستر على الفساد
والمفسدين وندعو إلى كشف نتائج لجان التحقيق
المختلفة في كل من ولايات معسكر وخنشلة والبيض، إذ
طالبنا بها كثيرا ولا نزال ننتظر.

وإننا نشمن ما تقدمه الدولة من مساعدات اجتماعية
وندعو إلى الشفافية والمراقبة والإنصاف بين مختلف
الولايات والجهات، أذكر لكم ولاية معسكر المصنفة في
تقرير وزارة التضامن مع ولاية مسيلة الأشد فقرا وأن
هناك وعودا والتزامات سابقة لا تزال معلقة واحتياجات
حالية تتطلب تلبية عاجلة، وحبذا لو تذهب الأموال التي
سترصد إلى سنة الجزائر في فرنسا إلى هذا المجال قبل
غيره، وهناك قضايا أخرى كثيرة مثل قضية المستخلفين
في قطاع التربية ، الذين لا يزالون مرتبطين بالتزامات
لحل الإشكالية ، غير أن توقيفهم قد بدأ. كما ندعو إلى
نقاش قضية المنظومة التربوية خاصة أن لا أحد معقد من
ذلك، وأيضا قضية استفادة الشباب من الصندوق الوطني
لتنمية الفلاحة، وقضية المستشارين التقنيين التي ما تزال
معلقة منذ سنة 1995.

كما نشمن قضية الاهتمام بتراث الأمير عبد القادر وبقيمه
وباليوم الخاص به ، وندعو إلى قانون الوظيف العمومي
والقوانين الخاصة وإلى مراجعة التقسيم الإداري
بموضوعية، بعيدا عن המחاة وقلم الرصاص.
شكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس: شكرا للسيد بن عمر مخلوف، وأحيل الكلمة إلى
السيد بلقاسم بزازي.

السيد بلقاسم بزازي: شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف
المرسلين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد رئيس الحكومة المحترم،
السادة الوزراء،
السيدات والسادة النواب،
السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

أتوجه في البداية ، بالتعازي الخالصة إلى عائلات
ضحيا هذه المأساة الوطنية، وأنا من هذه العائلات ،
فنحن لا نملك إلا أن نقول إن لله ما أعطى وله ما أخذ
وكل شيء عنده بأجل مسمى ، ونسأل الله تعالى أن
يتغمد الضحايا برحمته وأن يلهمنا جميعا الصبر
والسلوان، كما أتأسف في نفس الوقت لمظاهر الإهمال
واللامبالاة واللاأخلاق في عدم احترام المقاييس التقنية
المطلوبة في التصاميم والإنجازات والمراقبة وفي سوء
تسيير الكارثة، رغم الإمكانيات المتوفرة ومظاهر
التضامن الواسعة.

السيد الرئيس،

إن الأزمة التي عرفتها البلاد خلال العشرية الأخيرة بكل
ما ترتب عليها من آثار سياسية وأمنية واجتماعية
ونفسية كانت نتاج تراكم عوامل عديدة غدت ناراها
وأذكت لهيبها ، ومن ثم تعين العمل على إزالة أسبابها
ومعالجة آثارها، فقد كرس الأزمة التفرقة والاختلاف في
داخل المجتمع، ونشرت ثقافة الحقد والكراهية وعرقلت
مسيرة الديمقراطية الفتية وأهدرت الحقوق وضيعت
الحريات وأقصت كفاءات وبددت طاقات وأضعفت قدرات
وساعدت على انتشار الظلم و"الحفرة" والاستبداد والرشوة
والتعسف والفساد.

أسجل في البداية الإرادة الصادقة للحكومة والجهود
المبدولة، وأن ما تحقق في ظرف قصير جدير بالتنويه،
خاصة في مجال الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني
والمحافظة على النتائج المحققة في مجال استعادة
التوازنات الكبرى أو ما تعلق بالتكفل بانشغالات
المواطنين الملحة في المجال الاجتماعي خاصة ، لا سيما
في مجالي السكن والشغل ولا ينكر ذلك إلا جاحد، غير

الوطنية وتطبيقها ميدانيا، من خلال رفع المظالم وتكريس الحقوق الأساسية وتوفير الحريات العامة دون تمييز ولا ميل ولا محاباة، وكذلك التكفل بإعادة إدماج المطرودين من العمل بسبب آرائهم السياسية، وكذا العدل في توزيع الثروات وإسناد المسؤوليات والتكفل بكل شجاعة بملف المفقودين وفتح مجال الإعلام العمومي على الرأي والرأي المخالف بما يكرس مبدأ الحق في الاختلاف.

تحتاج الجزائر إلى ممارسة ميدانية وحقيقية يشعر المواطن فيها بعزة الانتماء إلى دولة تراعي مصالحه وتحفظ له دينه ونفسه وعقله وماله وعرضه، بعيدا عن الشعارات البراقة.

السيد الرئيس، هذه بعض الملاحظات أرجو أن تكون في صلب اهتماماتكم.

كانت ولاية قالمة قلعة للصناعة في السبعينات باحتضانها لثلاثة مؤسسات أساسية كمصنع السكر ومصنع "السيراميك" ومصنع "سوناكوم"، (الدراجات والدراجات النارية) هذه المؤسسات هي اليوم في طريق الاندثار، والسؤال هل تضمنها برنامجكم -بإسيادة الرئيس- لإعادة بعثها من جديد عن طريق عقود الشراكة التي باشرتوها، لأننا بذلك نكون قد تجنبنا تسريحا جديدا للعمال الذين يعلقون على مؤسساتهم آمالا كبيرة؟ ...

الرئيس: شكرا للسيد بلقاسم بزازي، وأحيل الكلمة السيد ميلود محمدي.

السيد ميلود محمدي: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،

السيد رئيس الحكومة الفاضل،

السادة أعضاء الحكومة الأفاضل،

السيدات والسادة الحضور،

زميلاتي، زملائي.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، ورمضان مبارك.

أن الطريق -سيدي- ما يزال طويلا وشاقا ويحتاج إلى تضافر جهود كل الجزائريين، ذلك أن شرائح واسعة في المجتمع تعاني البؤس والفقر وقد خربت الرشوة والفساد والمحسوبية روابط الانسجام والتوازن الاجتماعيين فأضحى المواطن يشعر بالظلم والتهميش والإقصاء.

وإذا كانت محاولات الإصلاح التي وضعت في العشرية السابقة حيز التنفيذ لم تقو على تلبية تطلعات الشعب المشروعة من أجل حياة أفضل تتناسب مع طاقات البلاد، فإنه ينبغي للحكومة أن تحقق أهداف الإصلاحات الآتية لإعادة الثقة والأمل في نفوس المواطنين.

لذلك وجب أن تتضافر الجهود الخيرة والصادقة في سبيل الوصول إلى تحقيق هذه الأهداف، فلا مجال للخطأ ولا مجال للفشل ولا تكفي النيات الحسنة، بل لابد من نتائج ملموسة.

السيد الرئيس، في هذا الإطار، وبخصوص دعم برنامج الإنعاش الاقتصادي وخطورة الوضع الاجتماعي فإن الواجب يقتضي مضاعفة الجهد، خاصة في صرف الأموال المسخرة وفي إطار احترام شروط النجاعة والفاعلية وضمانات الرقابة التي تمكن من وصول الأموال إلى وجهتها، وعلى كل حال فالحكومة مشكورة على الخطوات التي قامت بها في هذا الصدد كتكليف الوزراء بمتابعة الولايات، وحيدا لو يوسع هذا الإجراء ليشمل كل المشاريع الأخرى في مستوى الولايات وألا يقتصر على اللقاءات الرسمية بل يشمل كذلك المعاينات الميدانية لتلك المشاريع والسؤال الذي نطرحه السيد الرئيس، ما مدى تأثير انخفاض أسعار البترول في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي؟

السيد الرئيس،

إننا في حركة النهضة نؤمن بأنه لا يمكن تحقيق التنمية والإنعاش الاقتصادي والتكفل بحاجات المواطنين إلا في ظل الأمن والاستقرار المؤدي إلى السلم الحقيقي، وهذا يتطلب تطبيق الإجراءات الكفيلة بدعم مسعى المصالحة

الجنوب وتطويره، وهذا إدراكا من الحكومة للمعاناة والصعوبات التي يعيشها سكان هذه الولايات ، عسى أن تساهم حصتها من عائدات هذا الصندوق في تلبية تطلعات وآمالهم مواطنيها في التنمية والتطور الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، وقد كان له وقعا طيبا في نفوس سكان هذه الولايات.

- استفادة مناطق الجنوب من عناية خاصة في أسعار الكهرباء، وذلك بتخفيض التسعيرة الكهربائية لفائدة ولايات هذه المناطق.

السيد الرئيس،

رغم الجهود الكبيرة التي تقوم بها الحكومة في مجالات عديدة، ومن أهمها: إصلاح العدالة وفق ما جاءت به اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة من أجل تحقيق دولة الحق والقانون، فإنني أقول إنها جهود غير كافية، إذ لم يتم التكفل بالقانون الأساسي للقضاء ضمانا للحماية المتصلة باستقلال السلطة القضائية، ومنح القضاة مكانة اجتماعية لاثقة بهم ، ولم يرد الاعتبار للإدارة العمومية من خلال التكفل بالقانون الأساسي للتوظيف العمومي، كما لم يتم الإسراع في إعداد القوانين الأساسية للأسلاك الكبرى للدولة بما في ذلك الإدارة المحلية، ولم تتم أيضا عصرنه الحالة المدنية التي أصبحت لا تتماشى والمتطلبات العصرية، فالإسراع بعصرنه بطاقة التعريف الوطنية مثلا يخفف من إجراءات تكوين بعض الملفات الإدارية. كما نود مراجعة القوانين المتعلقة بالجمعيات وجميع القوانين الأخرى التي تحكم الحياة العامة.

السيد الرئيس،

إن مراجعة التقسيم الإقليمي الحالي أصبحت أكثر من ضرورة ملحة، لا من أجل إحداث ولايات جديدة فقط وإنما من أجل تصحيح بعض الاختلالات في التوازنات التي نتجت عن التقسيم الإقليمي السابق، حيث ما يزال المواطن يعاني آثاره الوخيمة إلى يومنا هذا، بسبب انعدام التوازن الجهوي وعدم تحقيق النتائج الموجودة من مخططات التنمية المحلية وكذا عدم تقرب الإدارة من

السيد الرئيس،

إن المصيبة التي ألمت ببلادنا في تاريخ 10 نوفمبر من هذه السنة كانت لها آثارا وألحقت خسائر وخيمة في الأرواح والممتلكات. وأمام هذا المصاب لا يسعنا إلا أن نقول " إنا لله وإنا إليه راجعون". ونشني على الإجراءات والتدابير الأولية التي اتخذتها الحكومة وتم عرض نتائجها الأولية على المجلس الشعبي الوطني في 11 نوفمبر 2001 ، الأمر الذي يبين نية الحكومة في تعاملها مع الأحداث بشفافية ونية صادقة. كما أن ثقتنا كبيرة في أن الحكومة ستستخلص الدروس من آثار هذه الكارثة وتتخذ الاحتياطات اللازمة بالتصدي لمثل هذه الكوارث ، وذلك بتحديث وتحسين الوسائل اللازمة لمواجهة ودعم مصالح الحماية المدنية وتطوير إمكانياتها المادية والبشرية.

السيد الرئيس،

كلنا نعلم أن الحكومة لدى عرضها لبرنامجها في شهر سبتمبر 2000 ، حددت إطارا أساسيا لعملها ويتمثل في تجسيد الآمال التي انبعثت مع انتخابات 15 أبريل 1999 لفخامة السيد رئيس الجمهورية وكذا استفتاء 16 سبتمبر 1999 للوثام المدني. كما أن الحكومة تبنت في برنامجها شعارا يتمثل في فعالية مسار اتخاذ القرار والفعالية في التطبيق الذي سيكسبها ثقة المواطنين وتجاربهم الكامل في مؤسساتهم.

أيتها السيدات، أيها السادة ، إن الحكومة التي يرأسها السيد علي بن فليس بدأت تعمل في هذا الإطار، حيث بدأت في المرحلة الأولى بتجسيد ما التزمت به والذي ظهر جليا في رد رئيسها بتاريخ 27 سبتمبر 2000، وذلك بإعطاء ضمان لإرادتها في الحوار والتي تجددت في عزمها على تكييف البرنامج بما يؤمن التكفل بالانشغالات التي طرحها أغلب المتدخلين، وأشيد بالقرارات التاريخية المتمثلة فيما يأتي:

- تعديل المرسوم التنفيذي رقم 242-00 المؤرخ في 16 أبريل 2000، بإدراج ثلاثة ولايات ضمن الجماعات الإقليمية المستفيدة من تمويل الصندوق الخاص بتنمية

بعد هذه المقدمة، أقول أيها الإخوة إن جزائرنا بلد الخيرات والثروات والتضحيات والعطاء وبلد الجهاد وبلد الشباب. فكل هذه المظاهر والميزات والصفات التي نحسد عليها لن يكون لها فعل وفاعلية وأثر إيجابي إلا بتوفر آليات وميكانيزمات حكم راشد ونابع من إرادة الشعب الجزائري.

السيد رئيس الحكومة،
لن أثنى عليك ولن أشكر كما فعل الكثير من السادة النواب ، بل أقول لك إنك لم تقدم إلى حد الساعة الشيء المقنع المنتظر منك ، وأنت المحامي الذي يعرف حال الشعب وأوضاعه، وهل يمكن مقارنة ما قدمته بما قدمه والدك وإخوانك من الشهداء والمجاهدين لهذا الوطن المفدى؟

السيد الرئيس، إن المعضلات التي يعانها أبناء الوطن كثيرة وعديدة وهي ناتجة عن تراكمات عديدة لا يمكن لحكومة فك عقدها وتشنجاتها في سنة أو سنوات ، ومن هذه المعضلات:

- 1- شرعية الحاكم والحكم.
 - 2- الصراع الخفي والظاهر أحيانا بين الجهات الحاكمة.
 - 3- حالة الفراغ المهول بين الحاكم والمحكوم.
 - 4- تغييب الشعب وإقصائه.
- ولقد انجرت عن كل هذا السيد الرئيس وعن غيره مشاكل عديدة متباينة منها:

- انعدام العدل والقضاء العادل والمنصف.
- انتشار البطالة بين فئات الشباب وكل القوى القادرة على العطاء.
- غياب الثقة فيمن يمثل الدولة ، مهما كان هذا الشخص طبيعيا أو اعتباريا.
- انتشار الرشوة والمحسوبية والوساطة والتوسط.
- غياب دور المجالس الوطنية والمحلية وانفصالها عن الشعب ومعاناته اليومية عن قصد أو غير قصد.
- غياب الاهتمام الفعلي والصحيح بأهم قطاع داخل أي مجتمع أو دولة ألا وهو القطاع الفلاحي وما يتبعه.

المواطن. لذا نطالب بالتخلي عن نظام تمثيل الدوائر الانتخابية والإسراع بإخراج قانوني البلدية والولاية إلى الوجود. كما لدي قضايا أخرى لاداعي لذكرها ما دام الزملاء قد تعرضوا لها.

في الأخير أتمنى لكم المزيد من تجسيد الأهداف التي تحقق النظرة المستقبلية مثلما دونت في بيان السياسة العامة " وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون". صدق الله العظيم. أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الرئيس: شكرا للسيد ميلود محمدي، وأحيل الكلمة إلى السيد ميلود قادري.

السيد ميلود قادري: بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله والصلاة والسلام على أشرف خلق الله.
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد رئيس الحكومة،
السادة الوزراء،
الأخوات والإخوة الضيوف،
إخواني ، وأخواتي النواب،
أحييكم بأعلى تحية ، فأقول السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أيها السادة، أيتها السيدات الكرام،
أود قبل البداية أن أتقدم بتحيةة إكبار إلى شباب باب الواد الذين كانوا عند حسن الظن وفي المستوى المطلوب ويرهنوا للداني والقاصي أنهم كانوا فعلا أبناء جزائر الشهداء والفداء والتضحية ، كما أتقدم بالتعازي إلى كل أهالي ضحايا الكارثة، ولا أنسى قوات الأمن والحماية المدنية ، وتحية خالصة لكل الشعب الجزائري الذي أثبت وفي كل مرة أنه شعب معطاء كريم وأثبت مرة ثانية أنه فوق تقديرات وتوقعات حتى الذين يحكمونه وأنه يستحق حكاما أفضل وأصدق وأهلا لحكمه.

وحدها يوجد ثمانية سدود متوسطة الحجم، وأعلمكم أنني قد طرحت سؤالاً شفوياً في هذه القاعة ومن هذا المكان بالذات وقد أجاب السيد الوزير عنه بقوله إن هناك سدين ستنتقل الأشغال بهما سنة 2002، ومع الأسف فقد قال السيد وزير الموارد المائية أثناء الزيارة الأخيرة- الزيارة الرسمية السادسة في هذه الصائفة، حيث زار سد " سوبلا" - إن السد ربما يكون الآن في طريق الدراسة والإنجاز لكن مع الأسف تبقى السدود على الورق والشعب في الانتظار. لذا يجب وضع برنامج عاجل واستعجالي لتدارك الموقف فيما يخص بناء السدود.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بالبطالة وتعطيل الطاقات البشرية أرى أن مجتمعاً شابانيا كالجائر يحتاج إلى عناية ورعاية دائمة ومستديمة وتوفير فرص الشغل من أهم مهام الدولة تجاه أفرادها، خاصة وأن النسبة المعطاة حول البطالة في الجزائر هي في أحسن الأحوال 30٪ من القوى الفاعلة والقادرة، وقد لجأت الدولة إلى تشجيع الشباب العاطل عن العمل بالدعم وانطلقت شرائح الشباب العديدة والمتعددة من جامعيين وأصحاب الحرف إلى آخره في تكوين الملفات وسط إدارة بيروقراطية، حيث بعد تكوين تلك الملفات وتجميعها يجد الشاب معضلة البنوك أمامه بالمرصاد فلا يكاد يقبل ملفاً إلا إذا كان صاحب هذا الملف ابن فلان، وقيل إن هذا المخرج، أي دعم الشباب، وضع لحل مشاكل أبناء المسؤولين ومن سار...

الرئيس: شكراً للسيد ميلود قادري، أما السادة: رشيد بوغدة ومحمد عباد، ومحمد صباغ ومحمد المختار طرابلسي وخليفة بن علي ومحمد غرس الدين، تقدموا بتدخلات كتابية، سيمكن السيد رئيس الحكومة منها ويرد عليها في حينه. وأحيل الكلمة إلى السيد الهاشمي جعبوب.

السيد الهاشمي جعبوب: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

- غياب دور العلم في التخطيط و التقنية في البرمجة والاختصاص في البرامج.

- إسناد الأمر إلى غير أهله في تحمل المسؤوليات.

- غياب الإجراءات الجزائية وهيبة الدولة وتفرد الأشخاص برمزية الدولة والغياب الكلي والعمدي للمؤسسات.

- تقزيم دور الإعلام، خاصة جعل الثقيل منه في خدمة الحاكم.

- اعتماد نمط الحكم الرئاسي بدل نمط الحكم البرلماني، نظراً إلى طبيعة الشعب الجزائري وتكوينه.

- تغييب الأحزاب والجمعيات وتدجينها رغم أن قوتها من قوة الدولة إلى غير ذلك من الصعوبات والمشاكل والمعطيات.

ونظراً إلى ضيق الوقت سأقتصر على ذكر وشرح بعض هذه العوارض حسب الأهمية، مع العلم أنني سأقدم إلى السيد رئيس الحكومة المداخلة مكتوبة إن شاء الله:

1- عدم الاهتمام الجدي بالفلاحة، إذ تعلمون أيها السادة أن الغذاء هو قطب الرحى في المجتمعات والدول وأن الفلاحة هي العمود الفقري للغذاء، والقطاع الفلاحي في بلدنا مهمل رغم المحاولات التي أراها غير جادة وعشوائية، ذلك أن القطاع الفلاحي السيد الرئيس هو القطاع الاستراتيجي لبلد كالجائر، حيث إنه هو الأصل ومن دونه لا يمكن الكلام عن نمو اقتصادي أو صناعي أو اجتماعي، ومن دونه كذلك يبقى الوضع في تدهور مستمر وإن كرهنا ذلك، فهل يعقل أيها السادة الأفاضل أن نقبل وضعاً كهذا في جزائر الشهداء سقت دماؤهم الزكية أرضنا بسخاء؟ إذ لو تأخرت بواخر المواد الغذائية - من قمح وأنواع الحبوب الأخرى وحتى البطاطا والطماطم في هذه الأيام الأخيرة - أسبوعاً أو شهراً لدخلت الجزائر في أزمة غذائية حقيقية، فهل هذا السيد رئيس الحكومة ناتج عن عدم خصبة أراضينا أم عن عدم إرادة الفلاح في العمل والإنتاج؟ أم أن الأمر يكمن في عدم وجود التخطيط والاهتمام الناجح بهذا القطاع الحيوي والحساس جداً؟ نسأل مثلاً، كم من سد أنجز منذ الاستقلال؟ وكم نستغل من الأمطار التي تسقط في بلدنا؟ إن المعدل يقل عن نسبة 18٪؟ وهل تعلم السيد الرئيس أن في ولاية مسيلة

الورود الشوك ويعمى أن يرى فوقها الندى إكليلا، ونحن مسؤولون عما عملنا لا عما يراه الغير، وأن هؤلاء الذين يرون في التكفل بأبناء وطننا في زمن الشدة وفي مقاسمتهم الأفراح الدينية والوطنية وحضور حتى مقابلات رياضية عملا سياسويا، فلم يبق لهم إلا أن يقوموا بإعداد مدونة للأنشطة التي يقومون بها كأنهم أوصياء على الشعب وعلى الأحزاب.

السيد الرئيس،

إنكم تعرفون مثلي ومثل بعض النواب أنها كانت نكبة أذهلت كل مرضعة عما أرضعت، ووضعت كل ذات حمل حملها لهول المنظر، وأن الواحد منا ليحمد الله آلاف المرات إذ حفظه وذويه من هذه النكبة ويحمد ه ملايين المرات إذ لم يكن في موقع مسؤولية للتكفل بالمنكوبين، لأنها فعلا مسؤولية صعبة وصعبة جدا، تولى القيام بها إدارات من مختلف أسلاك الدولة في صمت وتفان وتواضع، فلهم منا جميعا جزيل الشكر والامتنان والعرفان على كل ما قدموه من جهد وتعب.

السيد الرئيس،

إنه من الواجب أن ألقت انتباهكم إلى التكفل بإدارات الدولة وحمايتهم من تعسف رؤسائهم، خاصة في المستوى المحلي، حيث يتصرف بعض الولاة كأباطرة يدوسون على كرامة المدراء التنفيذيين ورؤساء الدوائر، بالتهديد بالإبعاد أو إنهاء المهام لأتفه الأسباب ناهيك عن المحاباة والمحسوبية في التعيينات والترقيات، لذا ندعوكم وندعو من يشارككم القرار إلى مراجعة قواعد تعيين الولاة، فقد كانت لكم الفرصة سانحة لمعرفة التباين الكبير في المستويات والأداءات بين الولاة خلال اللقاء الجهوي الذي عقدتموه بقسنطينة وفي هذا الصدد ندعوكم السيد رئيس الحكومة إلى رفع الحصار على قانوني الوظيف العمومي والقضاء المحبوسين في أروقة البرلمان، أحدهما في الغرفة السفلى والآخر في الغرفة العليا.

السادة الوزراء،

السادة النواب،

زملائي، إدارات الدولة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الحكومة،

اسمحوا لي أن أأخذش تواضعكم لأتقدم إليكم بالشكر على سعة صدركم في تقبل نقد وانتقاد زملاء النواب بمن فيهم النواب المنتمون إلى الائتلاف الحكومي والذين كانوا ينكرون علينا مثل هذا السلوك يوم أن كان غيركم رئيسا للحكومة، نهنئهم وأنفسنا على هذه النقلة النوعية في التعامل مع الحكومة، مع استنكارنا الشديد للتحامل وللكلمات النابية التي وجهت إلى بعض السادة الوزراء وفي حق بعض المؤسسات الرسمية من هذا المكان.

السيد الرئيس،

إننا بصفتنا ممثلو الشعب بذلنا جهدنا المتواضع في التخفيف من مآسي ضحايا فيضانات 10 نوفمبر، وكيف لا نلبي نداء الواجب وهذا وزير الداخلية ينشر التضامن الدولي، أليس من واجبنا أن نكون في المقدمة لخدمة إخواننا وأخواتنا جنبا إلى جنب مع مختلف أسلاك الدولة من إداريين وأفراد الجيش والحماية المدنية والسلك الطبي؟ كم كان سهلا البقاء في المنازل والتفرج على الحكومة تتخبط وتغرق وحدها في أحوال باب الواد.

إن هذا ليس من شيمنا ونحن نزعم أننا ممثلو الشعب وطرف في الائتلاف الحكومي وفي تسيير شؤون البلاد، حلوها ومرها، فلم نقل للسيد رئيس الحكومة إذهب أنت وحكومتك وأغث الشعب، إنا ههنا قاعدون! بل قلنا لكم نحن أنصار الله وأنصاركم في التكفل بتداعيات الفيضانات، وكما كنا نتمنى أن نفهم هذا وأن يثمن هذا الجهد، لا أن نتهم بسببه بالرياء واستغلال مآسي الناس لأغراض سياسية، فهل رحل زمن اتهام الناس بالرجعية والتفكير ليحل محلها زمن اتهام الناس بالرياء؟ إنما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى، نوبنا الخير ورآه غيرنا من مرضى النفوس شرا، أي مثل الذي يرى في

المواطن في حاجة ماسة إلى من يستمع له ويحمل همومه ويشاركه آلامه وآماله ويتفهم معاناته ويتجاوب بصدق معه، ويخاطبه بالكلمة الطيبة التي تراعي كرامته وبأخلاقه الإدارة والرد على شكاويه وتبني انشغالاته وتهذيب المعاملة والتعامل معه كما جاء في بيان السياسة العامة، لكن قلما يوجد ذلك في إدارتنا في جميع المستويات، مما يتطلب بذل جهد، إن لم أقل ثورة في ذهنية الإدارة الموروثة، التي تعتبر المواطن خادما محتاجا إليها، أكثر مما هي في حاجة إليه.

السيد الرئيس،

إذا ما اقترنت زيارتك الميدانية السيد رئيس الحكومة لبعض الولايات والأسلوب المنتهج في الاتصال المباشر بمواطني الأحياء القصديرية والمداشر، قبل التوجه إلى الواجهات المزيفة والمهينة محليا لتضليل كل زائر وإبعاده عن واقع المعاناة الحقيقية للمواطن وظروفه الصعبة، بقرارات صارمة وتنفيذ للوعود، فإن هذا الأسلوب يغزو القلوب ويمثل البداية الحقيقية لتأسيس الحكم الراشد الذي يعيد ثقة المواطن في مسؤوليه وفي مؤسسات الدولة.

إن الأموال الطائلة التي تنفقها الدولة على المشاريع المحلية، من شأنها كذلك أن تشارك في استعادة ثقة المواطن إذا ما تم اعتباره طرفا وشريكا في اقتراح وتوجيه إنفاقها فيما يفيد ويعود على المجتمع بالفائدة، وإننا نلاحظ الكثير من أموال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تنفق بكل تحسر على مشاريع ظرفية، ما تلبث أن تزول قبل إتمام أشغالها، كالاهتمام المفرط بتجديد الأرصفة، فهي اهتمامات بالكفايات قبل الأولويات، بينما توجد بلديات ومدن في حاجة ماسة إلى تلبية هذه الضروريات الملحة، كمياه الشرب والكهرباء وتصريف المياه والغاز الطبيعي، وفي هذا المجال أعتقد أن مهمة مندوب برنامج الإنعاش الاقتصادي ليست بالهينة، لأنها تكمن في مراقبة مجالات إنفاق هذه الأموال، حتى لا تحيد عن الهدف المرسوم لها.

السيد رئيس الحكومة،

أخاطب فيكم رجل القانون والمدافع عن الحقوق الفردية والجماعية لأهيب بكم لشن حرب على خرق قوانين الجمهورية والمساس بحريات الأفراد في إنشاء الأحزاب والجمعيات وحق المواطنة بشكل عام ولشن حرب على الرشوة وفساد الأخلاق الذي بلغ مستويات رهيبة برعاية بعض المعتوهين من المسؤولين، فهل تصدقون إن قلت لكم إن مسؤولي ولاية ميله يسمحون بفتح حانات- أكرمكم الله والمشاهدين معكم من "فار فوثة" - رغم أنف المواطنين، ناهيك عن الأماكن غير المرخص لها ببيع...

الرئيس: شكرا للسيد الهاشمي جعوب، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الرحمن سهلي.

السيد عبد الرحمن سهلي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة والإطارات المرافقة لهم،

زميلاتي، زملائي النواب،

أيها السادة الحضور،

تعتبر مناقشة هذا البيان الذي أحي سنة دستورية كادت أن تنسى بعد رحيل حكومتين دون تقديم حصيلتيهما، فرصة ثمينة وأخيرة لهذه العهدة الانتخابية، لتقييم جهود الرجال.

وحتى لا أكرر ما ورد من تنويه وإشادة بتفتح السيد رئيس الحكومة للحوار وتقبله الرأي الآخر وتعامله مع الواقع بكل ما يحمله من تناقضات وصعوبات وإعطائه العلاقة بين السلطات الدستورية المفهوم اللائق، فإنني أثنى على ما جاء في العديد من تدخلات الزملاء بمختلف مشاربهم السياسية في هذا الموضوع، وأن تكون هذه الخصال الحميدة قدوة لكل من يتولى المسؤولية في الدولة والتسيير اليومي لشؤون المواطنين، ذلك أن

استخلاص الدروس والعبر منها في مخططات مدننا وودياننا، لأن للطبيعة قوانين، يجب احترامها حتى وإن كان ما حدث هذه المرة في اعتقادي لا عاصم منه إلا الله: "قال سآوي إلى جبل يعصمني من الماء قال لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم " صدق الله العظيم. أدعو الله أن يتغمد شهداء هذه الكارثة بواسع رحمته وغفرانه، وأن يجعل هذا البلد آمنا مطمئنا، يأتيه رزقه رغدا من كل مكان.

في الأخير، أطلب من السيد رئيس الحكومة ألا ينسى القيام بزيارة إلى ولاية الأغواط رفقة طاقمه الحكومي خاصة منطقة أفلو ببلدياتها الاثنتي عشر التي لم يزرها منذ الثمانينات، ما عدا الزيارة العملية المكوكية المفيدة التي قام بها وزيري التضامن والتربية الوطنية. أشكر الجميع، تقبل الله صيامكم وأدعو أن يكتب لنا هذه الجلسة في...

الرئيس: شكرا للسيد عبد الرحمان سهلي، وأحيل الكلمة إلى السيد خوجة لرقم.

السيد خوجة لرقم: شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس،
السيد رئيس الحكومة،
الزميلات والزملاء النواب،
السلام عليكم.

ها نحن نجري مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة في ليلة مباركة من شهر عظيم، نسأل الله أن يتقبل منا صيامنا وقيامنا.

إننا نناقش هذا البيان والحكومة تحاول تكييف المنظومة القانونية والمحيط الاقتصادي والاجتماعي مع الرهانات الجديدة، وتحاول كسر الانسداد من خلال انتهاج أسلوب الحوار والتشاور مع بعض الشركاء في حدود ما تسمح به صلاحياتها، كما أننا نجري النقاش والجزائر تعرف وضعاً خاصاً تميزه:

السيد الرئيس،
أعتبر اتهام الجهد التضامني للحكومة بالعمل السياسي حكماً خاطئاً، خاصة في هذا الشهر الكريم، الذي لا يخلو من موائد الرحمن وقفة رمضان، ومواجهته لنتائج الكوارث الطبيعية خلال رمضان الماضي والحالي، ووقوف الحكومة مع ضحايا الإرهاب والحرق والخراب، وتوفيرها لسيارات النقل لتعويض العمال عما فقدوه، ودعم النقل المدرسي بالمناطق النائية وبالريف، فكنت أتمنى أن يقال إن ذلك غير كاف ويتطلب المزيد من الجهد، لا أن نواجه المبادرات الخلاقة بالتشكيك والاتهام الشديد، خاصة في شهرنا هذا ومن منبرنا هذا ومن موقع مسؤوليتنا هذه، إننا مطالبون بأن نقيم الشهادة لله ومن يكتمها فإنه آثم قلبه، ألم تكن هذه الوزارة متهمه بالتهمة نفسها عندما تولى أمور البيت أخونا الصغير وهولم يبلغ الحلم بعد، إنه أمر في غاية الغرابة! أليس فيكم رجل رشيد؟

السيد الرئيس،
أعتقد أنه لا توجد كلمات نابية تستحق الشطب من المحضر ومن البث المباشر، أكبر من تلك التي يحاول أصحابها تسويد كل جهد جديد وكل عمل مفيد وتعمل على بث روح الإحباط والانهازية ووصف كل عمل سديد بالكارثي، ودعوة طاقم السفينة بالهروب منها قبل وصولها إلى بر الأمان، لا لشيء إلا لأن أصحاب هذه النظرة يتشاءمون عندما تكون المسؤوليات بيد رجال الدولة.

كما أن كثرة الكلام والتفاخر بالماضي القريب الذي صنعه جميع المخلصين في هذا الوطن لا فضل لأحد فيه على أحد، يعتبر كمن يقود سيارته بالمرآة العاكسة فقط، والأحرى به أن يتبع المثل الشعبي القائل: "لتنلفت بيه أجري بيه".

السيد الرئيس،
إن ما حدث بباب الوادي بواد قريش كارثة أدمت قلوبنا، ولا توجد أية منطقة بالوطن بمنأى عنها، لذا يجب

ثالثا، التباطؤ المسجل في مجال استكمال مسار مسعى المصالحة الوطنية وما يقتضيه من تكفل بما يليق بضحايا المأساة الوطنية، وفي هذا الإطار نحذر في حركة النهضة من مخاطر التراجع عن مسار المصالحة، ذلك أنه يؤدي إلى ما يأتي:

- الإبقاء على الوضعين الاقتصادي والاجتماعي على حالهما الراهنين المتسمين بالهشاشة والضعف.
- استمرار توظيف الوضع المترتب عليه للقفز على الإرادة الشعبية ومواصلة العمل وفق منطق التعيين وأسلوب الكوطات.
- استمرار نزع الأدمغة الجزائرية.

- تعريض الوحدة الوطنية بكل مدلولاتها لمخاطر التفكك والتمزق.

أحذر أيضا من قراءة أحداث أمريكا وتداعياتها سلبيا وألفت نظر الجميع إلى أنه عكس ما قد يذهب إليه دعاة الاستئصال وأنصار الصدام وخصوم الثوابت، فقد بينت الأحداث مرة أخرى ما يأتي:

- هشاشة الأنظمة القائمة على الأحادية أيا كانت مرجعيتها الفكرية والحضارية.
- الأهمية القصوى لسياسة التعايش بين الثقافات والمشاريع على استقرار الدول.
- أن المظالم السياسية والاجتماعية والاقتصادية محض تفرغ مظاهر الغلو والتطرف.

رابعا، فتح ملفات إصلاح قطاعات حيوية، وفي هذا الإطار وللإنصاف أشير إلى وجهة بعض توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية في المسائل التقنية، وأنبه الحكومة إلى خطر الانسياق وراء بعض توصياتها خاصة في الجوانب المتعلقة بتكوين شخصية الطفل " رجل الغد"، ذلك أنها جاءت مخالفة في روحها لتوجيهات القاضي الأول في البلاد ومتعارضة مع أدبيات الحركتين الوطنية والإصلاحية اللتين تحملتا بدعم من الشعب عبء إخراج المستعمر بكل ما يرمز إليه، ومتمنكة لمكونات هويتنا وانتمائنا، وهي بالتالي تمثل

أولا، المخلفات المأساوية للفيضانات التي عرفتها العاصمة ومناطق أخرى من الجزائر الجريحة، وإن كنا نسلم بقضاء الله وقدره ونقر بصعوبة التحكم في مثل هذا النوع من الكوارث في بلد مثل الجزائر، فإن هذا لا يعفيانا من الوقوف على جملة من الأسباب التي ضاعفت نتائج الكارثة:

- يكمن السبب الأول في الفوضى التي عرفها التوسع العمراني وما تزال موجودة وذلك منذ جانفي 1992، وهذا يرجع إلى عمليات المراقبة والصيانة لقنوات الصرف وفي هذا الصدد أود سرد أمثلة واقعية عن ذلك ولكن الوقت لا يسمح.

- يعود السبب الثاني إلى التأخر الذي سجل في تدخل الجهات المعنية وهو ما أدى إلى مضاعفة عدد القتلى والمنكوبين، أدعو الله أن يتغمد شهداء هذه الكارثة برحمته الواسعة.

- يكمن السبب الثالث في الطريقة التي تم بها تنظيم المساعدات وتوزيعها على المنكوبين، حيث برز الاحتكار وكادت أن تتحول معه وزارة التضامن - وليس لي السيد الوزير- إلى جمعية خيرية، بعد أن ضيق على الجمعيات الخيرية المعروفة.

ثانيا، استمرار الأحداث بمنطقة القبائل، وفي هذا الإطار لا يسعنا إلا مباركة مسعى الحوار الذي انتهجه السيد رئيس الحكومة مؤخرا، ونأمل أن يتوسع ليشمل أطرافا أخرى في مختلف المستويات، وبالمناسبة أدعو الجميع من هذا المنبر إلى تبني الحوار باعتباره الرهان الوحيد الكفيل بتجنب الفتن وتلافي الانسدادات وتجاوز الصعوبات.

وأحذر من أسلوب "طاغ على من طاغ" الذي تغذيه أطراف عدة في مواقع مختلفة وأنبه إلى خطر الإقصاء والاستئصال والاحتكار وكل أشكال الظلم على وحدة الجزائر وتطورها، وأذكر أن الجزائر حررها الجميع وبنيتها الجميع.

سيدي رئيس الحكومة المحترم،
سادتي الوزراء،
سادتي النواب.

أتقدم باسمي الخاص ونيابة عن مواطني الجنوب بالتعازي إلى كافة ضحايا كارثة الفيضانات الأخيرة التي ذهب ضحيتها العديد من المواطنين ، وبهذه المناسبة أوجه تشكراتي إلى شباب باب الواد والسلطات المدنية والعسكرية وكل من شارك من قريب أو بعيد في إنقاذ العديد من المواطنين وهذا ماشاهدته بعيني يوم 10 نوفمبر ، عندما كنت متوجها من بني مسوس إلى المجلس الشعبي الوطني لحضور الاجتماع الذي كان مقررا.

اسمحوا لي السيد الرئيس إذا حصرت تدخلتي في ذكر بعض المجالات التي بقيت تعاني عزلة شديدة في منطقة الجنوب وبالخصوص منطقة تشيكي بعين صالح ولاية تمنراست ، مع العلم أن منطقة تمنراست تقع وسط الصحراء وكانت في السابق مركز عبور القوافل بغرض المبادلات التجارية ما بين الدول المجاورة مثل المالي والنيجر، وقد لعبت دورا هاما في المبادلات التجارية والاقتصادية، وهاهي اليوم مرشحة للتربع على الاقتصاد الدولي. لأجل ذلك نقترح ما يأتي:

- إضافة رحلات جوية.
- دعم الرحلات المحلية بالولاية ، أي الخط الرابط بين مقر الولاية وعين صالح.
- إعادة برمجة الرحلة الرابطة بين ورقلة وعين صالح.

إن التمتع الاقتصادي الذي تعرفه هذه المنطقة يتطلب وسائل عديدة تعتبر أساسية مثل النقل والطرق وتحسين شبكات الاتصال الهاتفية خصوصا الهاتف النقال، وهذا ما يعتبر من الأولويات لتحسين السير الاقتصادي وكذلك التسهيلات الإدارية المتعلقة بالمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين والأجانب على وجه الخصوص وإتمام إنجاز الطريق عين قزام- تمنراست وكذلك تعبيد الطرق ما بين تزرغو وتمنراست وتيزاواطين

برنامجا سياسيا تربويا للأقلية الإيديولوجية بالجزائر، وإن شئت-سيدي رئيس الحكومة- راجعوا ما اقترحه أصحاب اللجنة حول المنطلقات الفكرية وقارنوها بمشكلاتها في كل الدول العربية دون استثناء ، فإنكم ستكتشفون شذوذ توصيات اللجنة في هذا الباب.

وإن أردتم ،سيدي رئيس الحكومة، تأملوا نظرة أصحاب اللجنة إلى جغرافية الجزائر وتاريخها، وستكتشفون التجني الكبير على بعدين أساسيين من أبعاد الهوية وهما الانتمائين العربي والإسلامي من خلال وصفهما بالأوهام، وإن رغبتم -سيدي الرئيس- فانظروا في توصياتهم إلى الكيفية التي يربطون بها بين مستوى التعليم ولغة التعليم (العربية) واسألهم عن السر الكامن وراء تقدم بلدان مثل اليابان وكوريا وحتى إسرائيل بلغاتهم، واسألهم بالمقابل عن سر تأخر بلدان مثل المالي والنيجر والسينغال، رغم أن لغة التعليم والتعلم والإدارة بهذه البلدان هي الفرنسية، وأطلب منهم تفسير ارتفاع نسب الرسوب والتسرب المدرسي بين أبناء المهاجرين بفرنسا الذي يفوق حسب الاحصائيات نسبة 70٪، وذكرهم أن لغة التعلم هناك وكل المحيط فرنسي.

خامسا ، بخصوص التنمية المحلية والانعاش الاقتصادي، اسمحوا لي-السيد الرئيس- أن ألفت انتباه سيادتكم الكريمة إلى الوضعية التي تعيشها المنطقة الغربية من ولاية سكيكدة والتي تضم دوائر: تملوس وعين قشرة والقل وأولاد عطية، حيث إنها تعاني العزلة وارتفاعا مذهلا في البطالة بنسبة 65 ٪ حسب الإحصائيات الرسمية، وأسأل عن المعايير التي اعتمدها في توزيع الاعتمادات...

الرئيس: شكرا للسيد خوجة لرقم وأحيل الكلمة إلى السيد باجودة دحاج.

السيد باجودة دحاج: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
سيدي الرئيس،

مداومة في مستوى مصالح الولادة، لأن حالة الطوارئ لا يمكن برمجتها وتتطلب تدخلا في حين وقوعها، وأفتح سيدي الرئيس قوسا لأقول إنه إذا أرادت امرأة الدخول إلى مصلحة الولادة، فلا يمكن لها أن تنتظر رحلة الطيران المبرمجة يوم الثلاثاء إلى تمراست، لكي يحضر أخصائي في التوليد، وكذلك لا يمكن انتظار يوم الجمعة لحضور الطبيب من أدرار، كما لا يمكن انتظار حضور أخصائي في التوليد من غرداية يوم الأحد بعد قطع مسافة 600 كم.

وأنا متيقن أن حل هذا المشكل يكون بيدكم، ومن باب الإنصاف، السيد الرئيس، نعترف لحكومكم بالجهد المبذول بخصوص انشغالات المواطنين بصفة عامة، وهذا ما لاحظناه ميدانيا، والله في عونكم وعون طاقمكم، ما دتم في عون العبد الضعيف.

لا يفوتني أن أشكر وزارة الدفاع الوطني التي وفرت لنا أطباء أخصائيين، لكن يجب أن أشير إلى أن هؤلاء تنتهي مدة خدمتهم الوطنية في شهر مارس، مما يستدعي ضرورة التفكير في استخلافهم، وإذا لم يتوفر ذلك لا بد من وجود أطباء في التخصصات الآتية:

- طبيب جراحة عامة.
 - طبيب الأطفال.
 - طبيب مختص في أمراض النساء والولادة.
- وأنوه هنا بكل الجهود الجبارة التي تقوم بها وزارة الدفاع الوطني خدمة للجنوب الكبير.

فيما يخص الفلاحة، فإن معالجة ملف في إطار التنمية الفلاحية يتطلب قطع مسافة 3400 كلم، من عين صالح إلى تمراست ثم إلى عين صالح ثم إلى ورقلة، ومن أجل التخفيف من معاناة الفلاحين وتشجيعهم على تنمية هذا القطاع، ألتمس من السيد وزير الفلاحة - وهو مشكور على كل جهد بذله - النظر في إمكانيات فتح فروع تسيير الماء في مستوى مقر المستفيدين من الفلاحين، وهذا الأمر ينطبق على فلاحي دائرة جانت بولاية إيليزي.

وتمراست. ولعلى معالي وزير الأشغال العمومية أدرى بحالة طرق ولاية تمراست من عين فزام إلى فقار ززوا - تيزاواطين حيث تبلغ مسافة الطرق غير المعبدة أكثر من 1500 كم، كما تبلغ مسافة الطرق المعبدة والتي تحتاج دائما إلى ترميمات أكثر من 1070 كم، أما طرق شمال الولاية، فتبلغ مسافتها أكثر من 480 كم، وفي إطار الشروع في مخطط خاص بالتهيئة وتنمية مناطق الجنوب، أود أن تأخذ وزارة تهيئة الإقليم والبيئة بعين الاعتبار هذه المعطيات المتعلقة بهذه الولاية، لأنها ذات وضعية خاصة في مستوى الوطن وذلك لشساعة مساحتها.

أما فيما يخص السكن، فنطلب إيجاد صيغة لتحسين وترقية البناءات الطوبية المهتدة بالانهيار في أية لحظة خوفا من الأمطار المفاجئة التي سببت مرارا كوارثا في المنطقة، ونظرا إلى الوضعية التي تنتج عن حالة الطرق الرابطة بين الأحياء، نرجو من وزارة السكن أن تدعم هذه الولاية باعتمادات لإنجاز هذه المشاريع.

أما بالنسبة إلى الصحة، فلا نزال نكرر في كل مرة الحاجة الماسة إلى طبيب مختص في أمراض النساء والتوليد، إذ لا يخفى عن سيادتكم أن أقرب مكان للولادة يبعد عن دائرتنا بمسافة 700 كلم على الأقل، وقد سبق أن توفيت العديد من النساء بسبب قطع هذه المسافة للالتحاق بأقرب مستشفيات الولاية، وعليه نرى في هذا المجال بالذات أنه على السلطات العمومية وضع التدابير اللازمة سواء كانت امتيازات أو تحفييزات مادية للاقتصاديين الجزائريين لتشجيعهم على العمل في ظروف نعترف بأنها جد قاسية وألا يضطر الأمر إلى الاستعانة بالبعثات الطبية الأجنبية لسد الفراغ الصحي الذي أودى بحياة الأم ووليدها أكثر من مرة.

رغم الزيارات التي برمجت مؤخرا من قبل مدير الصحة يبقى المشكل مطروحا، لأن الطبيب يتنقل ما بين تمراست وعين صالح، حيث يقطع مسافة 700 كم، بغض النظر عن النقل البري والجوي، وعليه نطلب توفير

الرسميين والشعبيين الأجر والثواب وللمحتالين والمتهاونين الهداية والاتعاظ.

سيدي الرئيس،

إن مناقشتنا لبيان السياسة العامة لا يمكن أن تكون بمعزل عن الأوضاع الحالية والنكبة التي حلت بنا ونزلت بشعبنا والتي كشفت الكثير من العورات كهشاشة مدننا ودرجة الإهمال والتهاون عند الكثير من مسؤولينا، ويحضرني هنا قول السيد رئيس الحكومة المحترم أثناء المناقشة العامة لأحداث بعض الولايات، حيث قال إن أسباب المشاكل هي عجز قنوات الاتصال بين أجهزة الدولة والمواطنين، والتي نحسب أن السيد رئيس الحكومة قد فتح بشأنها باب الحوار على مصراعيه لمختلف الشرائح والهيئات، إلا أنه وبالقياس على ما ذكره، فإن فتح القنوات بمفهومها المعنوي والمادي وصيانتها يعتبر واجبا وحلا لأية كارثة مادية أو معنوية، فلنفتح القنوات! من أجل أن نحمي البلاد من الأزمات.

سيدي الرئيس،

تتركز ملاحظاتي على بيان السياسة العامة في النقاط الآتية:
أولا، أثنى منهج الحوار المتبنى والمتابعة الميدانية من قبل الحكومة، إلا أننا نطالب بتعميق الحوار مع الشركاء السياسيين خاصة ما تعلق بالملفات السياسية والاجتماعية الكبرى.

ثانيا، نثمن حجم الأموال الكبيرة المرصدة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي وآلية الرقابة والشفافية على الأرقام والمشاريع التي تفضلت الحكومة بإطلاعنا عليها وإشراك المنتخبيين الوطنيين في ذلك.

ثالثا، إن التراجع عن بعض المكتسبات المتعلقة بأصالة المجتمع وعلى رأسها اللغة الوطنية، يعتبر تراجعا عن الوفاء لشهوائنا ونضالات شعبنا من أجل أصالتنا وهويتنا وأقف هنا لأقول إذا كان إخواننا في منطقة القبائل قد رفعوا شعار الهوية، فالأمازيغية والعربية كلتاها

أما بالنسبة إلى التنمية، فقد استفادت منطقة عين صالح - تيديكلت من مشاريع هامة في السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات، لكن التأخر في إنجاز هذه المشاريع كان قياسيا، حيث بلغ عشر سنوات أو عشرين وأحيانا تم حذفها كليا، والسبب الرئيسي في ذلك هو البعد الكبير لمنطقة تنفيذ المشاريع عن المديرين المسيرين والذي يقدر بمسافة 700 كلم أو 800 كلم، مما يصعب عليهم التحكم في المشاريع ومتابعتها، والمطلوب هو إيجاد صيغة ملائمة تراعي هذه الخصوصية ذات الطابع التنظيمي، التي ينجر عنها حرمان المواطن من الكثير من المشاريع التي...

الرئيس: شكرا للسيد باجودة دجاج وأحيل الكلمة إلى السيد يزيد بن عائشة.

السيد يزيد بن عائشة: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة معالي الوزراء ومرافقيهم،

السيدات والسادة النواب،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

تشاء إرادة الله سبحانه وتعالى وبسبب أخطاء البشر أن تتواصل على بلادنا النكبات وعلى شعبنا الأزمات والتي نود أن تحفظ منها العبر والعظات، فالأزمة تلد الهمة، قال تعالى في كتابه العزيز " ما أصابكم من مصيبة فيما كسبت أيديكم ويعفو عن كثير" صدق الله العظيم.

وبقدر ما أثبت شعبنا قدراته في التعاون والتآزر والتضامن سجل اسمه في سجل الشعوب العظيمة، نسجل للأسف مظاهر الاحتياال والغش والنهب والاستغلال البشع لمأساة الناس، دون شفقة ولا رحمة، فنتمنى للمصابين الرحمة والصبر وللمضحجين والمخلصين

سيدي الرئيس،

إن البطالة المتنامية في أوساط الشباب عموما والتي تشكل مؤشرا اجتماعيا خطيرا مع عدم مواكبة التنمية الاقتصادية لذلك، سواء في وتيرة إنجاز الإصلاحات أو في تحقيق الاستثمار، أو في الإجراءات التخفيفية التي اتخذتها الحكومة لم تجد النور في الواقع رغم وجود ضمانات لذلك منها القروض المصغرة مثال عن ذلك ولاية باتنة فقد قدم بها 1000 ملف في إطار القروض المصغرة، ولم يتجسد إلى حد الآن على أرض الواقع وذلك منذ ثلاث سنوات...

الرئيس: شكرا للسيد يزيد بن عائشة، وأحيل الكلمة إلى السيد مصطفى مزوزي.

السيد مصطفى مزوزي: شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة الفاضل،

السادة الوزراء الكرام،

زملائي، زميلاتي.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن الذي يتبادر إلى ذهني هو أنك تترأس حكومة ائتلافية، وهذا الائتلاف الذي جاء تحت لواء السيد رئيس الجمهورية منذ انتخابه وتشرفت برأسه هو مسؤولية عدة أحزاب موجودة في الساحة الوطنية، ورجال أحرار من المجتمع المدني. وعليه نحن فخورون بتراؤك لهذه الحكومة وبالطاقم الوزاري الذي معك لأن هذا الانسجام الفريد من نوعه تحسدنا عليه عدة دول ذات ديمقراطية عريقة وهذا بشهادة رئيس المجلس، كما أنهم متفاجئين بهذا التعايش الموجود داخل مؤسسات الدولة الجزائرية وهذا في مستوى الحكومة المجالس بكاملها، ونحن فخورون كذلك لأن رزانتك وحكمتك وبعد نظر رئيس الجمهورية جعلت القناعة تصل إلى الجزائريين وأنتم تتصفون بذلك، وإن الجزائر في الوقت الحالي وبعد هذه الأزمات المتعددة لا يمكن أن يسيرها حزب واحد أو فرد واحد أو مجموعة من الرجال.

تتصارعان بينما نجد في الميدان لغة أخرى غيرهما، غير رسمية.

رابعا، نشمن الدعوة إلى تشجيع العمل الخيري الذي صدر في بيان مجلس الوزراء ونرفض احتكار العمل الخيري، فلا يعقل أن تتخلى الدولة عن دورها كمسير في القطاع الاقتصادي والتجاري والخدمات أو الإنتاجي، في إطار اقتصاد السوق ثم تتولى مهمة المجتمع المدني في العمل الخيري، بل دورها أن تمارس الرقابة والضبط والتفعيل والتشجيع.

خامسا، نشمن الجهود والإجراءات التي اتخذتها الحكومة في مجال السكن سواء في الإنجاز أو التسهيلات في نوع الصيغ المقترحة للسكن، إلا أن المشكلة الأساسية ما تزال عالقة وهي وصول السكن إلى أصحابه، ومن ذلك سيدي الرئيس:

- عدم توزيع السكنات، حيث بلغ عدد السكنات غير الموزعة 53000 سكن من أصل 90.000 سكن، منها 35.000 سكن منتهية بها الأشغال ولم تبع وهي تابعة لكل من ديوان الترقية والتسيير العقاري ومؤسسة ترقية السكن العائلي والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

- تماطل المجالس المحلية في توزيع السكنات في إطار شفاف.

- عدم التحكم العمراني، الذي أصبح وضعه مقلقا سواء في مخططات شغل الأراضي أو تطبيق مخططات التعمير وحتى تفعيل دور شرطة العمران فقد أصبح في خبر كان. فالبناء دون لافتة أصبح شائعا وإن هيبة الدولة تبرز وبشكل واضح في التحكم في العمران، ثم إن الإجراء أو التدبير الذي اتخذته الحكومة في قانون المالية منذ ثلاث سنوات وهو ما يسمى بالرسم على السكن الذي يمثل 75 دج بالنسبة إلى المدن الكبرى وهي قسنطينة وعنابة والجزائر العاصمة وهران، طال أمده.

وعليه، نتساءل ما هي الترميمات التي أجريت على السكنات القديمة في المدن الكبرى؟ أم أن الطلاء الذي أجرى على بعض العمارات يعتبر ترميما؟!

الاقتصادي ورغم أنكم ترون الأمور ببساطة فإنها زرعت فينا الأمل.

إيك، سيدي الرئيس، أن تخطيء في الأهداف لأنه لأول مرة بعد سنوات كبيرة من المآسي يأتي برنامج دقيق يعطي الشباب الجزائري آفاقا وأمالا فأعانك الله وطاقتك الحكومي.

فيما يخص الدعم الفلاحي، فقد حقق جدواه وأبعاده، ولا أحد ينكر ذلك، لأن الأمر تم بطريقة دقيقة ومدروسة، الشيء الذي منح آمالا للفلاحين، ويبقى فقط التطبيق الذي تعود فيه المسؤولية إلى السلطات والمجالس المحلية وأعوان الدولة، أما رقابة الدولة وسهرها الدائم، ففي حقيقة الأمر تعتبر نقطة الضعف في هذا الجانب والوزارة المعنية مشكورة على ذلك.

فيما يخص مجال الشباب، فإن رئيس الدولة ورئيس الحكومة وطاقتهم الحكومي يعطون الشباب آمالا، لأن بيان السياسة العامة -ولا اعتبره حصيلة- أعطى الشباب الجزائري آفاقا وأمالا، حيث إن قطاعا واحدا وفر عددا هائلا من مناصب العمل.

لقد توصلتم لأول مرة إلى اتفاق ستزرع بموجبه آمال لدى العمال الجزائريين، حيث جاء بطريقة شجاعة، كما أنكم تعرفون موقفنا تجاه قضايا الاقتصاد والمؤسسات، وعليه فإن هذه الآمال مست المؤسسات الاقتصادية الشراكة، مع احترام أسهم الدولة وأسهم العمال والدليل على ذلك المساندة التي تلقيتموها من قبل العمال، وأعتقد أن الطريقة التي تعالجون بها الأمر رفقة حكومتكم وتحت سهر رئيس الجمهورية بدأت تعيد الأمل للسيادة الوطنية.

كما أنني أشجع المبادرة التي قمتم بها والمتعلقة بالشراكة، حيث حافظتم من خلالها على مناصب الشغل، وعليه، ينبغي -سيدي الرئيس- تشجيع وزير الاتصال ليلعب هذه المبادرة.

وعليه، سيدي الرئيس، أتفاجأ عند ما أرى رموز الدولة لا أقول تداس وإنما يساء إليها، من قبل فئة تعتبر في حقيقة الأمر من الشواذ واسمحوا لي إخواني النواب، فحتى الذين تجاوزوا حدود اللياقة هم ذوو بعد شعبي محدود ولا أحد ينكر، الأخ الرئيس، أن الدبلوماسية الجزائرية التي يشرف عليها فخامة رئيس الجمهورية وتحت رعايتك كذلك حققت انتصارات كبيرة، باعتبار أن الجزائر كانت معزولة عزلة تامة، أما اليوم فأصبحنا والحمد لله نحظى على الأقل باحترام كبير في المحافل الدولية وأصبح الجزائري محترما أثناء تنقلاته ولديه مكانته.

السيد الرئيس،

إذا كان الوثام الوطني بالشكل الذي صادقنا عليه، وصوت عليه الشعب الجزائري لا يرضي بعض الأطراف، فنحن في حزب جبهة التحرير الوطني على الأقل نعتبر هذا الوثام انتصارا للجزائر وللجزائريين وللديمقراطية الناشئة في الجزائر.

فيما يخص قضية الإرهاب، سيدي الرئيس، ليس هناك من هو وصيا على الجزائر لأن الجزائريين وقفوا وقفة رجل واحد من البداية إلى النهاية، مما أدى إلى بروز تاريخ يستطيع أن يفخر به الشعب الجزائري خاصة في جوانبه الإيجابية، أما المأساة الوطنية فشيء طبيعي أن نراجع أنفسنا بشأنها، حيث كانت لديك ولدى رئيس الجمهورية الشجاعة في تجاوز هذه الأحداث، وأعتقد أن الوصي الوحيد على الجيش الوطني الشعبي ومصالح الأمة وأحرار الجزائر هو الدولة الجزائرية بجميع تركيباتها بما فيها المجتمع الجزائري، ولا أعتقد سيدي الرئيس أنك قد ترددت في الإصلاحات لأن هذه الأخيرة ليست لديها حقوق التأليف، فالإصلاحات تبقى إصلاحات وإنك لم تتردد في موقفك بل على العكس ثمنت المراحل السابقة وفي نفس الوقت حددت الآفاق المستقبلية.

بالنسبة إلى دعم الإنعاش الاقتصادي، تكلمت، سيدي الرئيس، مع مواطني برج بن عزوز وحاولت أن "أدغدغهم" فقبل لي توقف يا هذا إننا في مرحلة الإنعاش

المرات أو يستفزونني أو يستفزونكم ليتم الرد عليها فيحدث جو من التوتر.

ولثلا يقال إن حرية الرأي وحرية التعبير غير محترمة في المؤسسة التشريعية بالغرفة الأولى، ولكي لا نمكنهم من هذه الفرصة تركنا الحوار مستمر فكان جريئا وواضحا.

وإذا حاولت التقييم أو المقارنة بين مختلف النقاشات رغم وقوع بعض الانحرافات عن الموضوع فإن التقييم بصفة عامة سجل ارتفاعا في المستوى وإن الجهود واضحة للبحث والاجتهاد. وعليه فقد سجلت هذه المرة محاولة التقييم والبقاء في إطار مناقشة الموضوع.

لاحظت أيضا أن بعض أساليب العمل والممارسة قد خانها التوفيق لأنها اتبعت أسلوبا تجاوزناه منذ أكثر من أربع سنوات، وعليه نتمنى أن لا تتكرر في المستقبل مثل هذه السلوكات وهذه التصرفات التي تمس الوحدة الوطنية ورموز البلاد والكلام الذي يستهدف الأشخاص ولا يقيم القطاعات، ينبغي أن نقيم القطاعات ونناقش البرنامج ولا نذكر الأشخاص أو نقيمهم، لأننا أمام حكومة متضامنة وأي نقد ينبغي توجيهه إلى الحكومة بكاملها وليس إلى شخص معين من هذا الطاقم، مع أن الأمر يدخل في إطار التدريب والتعاون والتعامل.

وقد لاحظت أيضا أن بعض المحاولات لم تنصب في الموضوع فكان بعض النواب يردون على بعضهم بعضا، وهذا ليس من الأساليب المحبذة في مثل هذه المناسبات.

لن أطيل الكلام كثيرا، وأحيي الجميع على رغبتهم في الاجتهاد والمساهمة في التحسين وتقديم المقترح، والسعي إلى تركيز الممارسة البرلمانية وترسيخها في إطارها التعددي على أساس أننا في البداية، وهي بداية مشجعة، نتمنى إن شاء الله أن تكون واحدة من اللبانات التي يجب أن نقيمها لكي نرسي تجربتنا الديمقراطية الناشئة لفائدة الجميع.

كما نتوجه بالشكر إلى الذين تابعونا من البداية حتى النهاية، وإلى الذين ساهموا بتدخلاتهم وغادرونا وهم

إن الذي تعرض له وزير المساهمة السيد بوكروح في المائدة المستديرة أفادنا كثيرا ورفع نوعا من الضبابية، تبقى فقط التهجمات على بعض الإخوة من الوزراء، أنا لست من أنصار باب التحزب الضيق لأن التضامن الوطني تحت رقابة رئيس الحكومة وبصراحة لا أحس أن هناك نوعا من التحزب الضيق...

الرئيس: شكرا السيد مصطفى مزوزي الذي كان آخر المتدخلين في قائمة المسجلين.

لقد لاحظت جميعا أنني الوحيد ورئيس الحكومة اللذين بقيا في القاعة ولم يغادراها، وهذا يعني أنني تابعت تدخلات كل واحد وواحدة منكم، ومن ثم لدي وجهة نظر خاصة احتفظت بها لنفسى... لا... سأكتبها بعد عشر سنوات.

أود أن أبدي جملة من الملاحظات، لكن قبل هذا أقول إنني احترمت كل الآراء والمواقف التي تم التعبير عنها، إلا أنني أعتبرها مواقف تعبر عن وجهة نظر أصحابها، أما الموقف الرسمي للأحزاب السياسية فسيتم التعبير عنه غدا، ويتم تقييم مواقف الأحزاب على ضوء ما سيقوله رؤساء الكتل، لكن هذا لا يمنعني من القول إننا في بداية الطريق، وإننا نتعلم ونجتهد وفي بعض الحالات نوفق وفي بعض الحالات الأخرى نفشل، وقد رفضت بعض المواقف التي تم التعبير عنها لأنها لا تتماشى والعمل البرلماني والتي نبهت إليها في البداية، حيث طلبت من المصالح التقنية أن تحذفها من محاضر الجلسات، وهذه القضية أو هذا الإجراء يعتبر شكلا من أشكال العقاب، لأن ما يحذف من المحضر يعني خروجا عن القانون وصاحبه قد أساء إلى قواعد العمل المعمول بها، وحتى لا أعكر الجو وأتهم بأنني أحول دون التعبير عن المواقف.

بالإضافة إلى ذلك، سامح الله بعض الإخوة الذين يسعون إلى اتباع أسلوب الدغدغة التي ينقصها الذوق في بعض

تستأنف أشغال المجلس غدا في الساعة الثانية زوالا
وتخصص لمواصلة الاستماع للنقاش وتدخلات السادة
رؤساء المجموعات البرلمانية، شكرا للجميع والجلسة
مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الثانية عشرة
والدقيقة الثلاثين بعد منتصف الليل**

معذورين وإلى الذين سعوا إلى ترقية وتجاوز انتماءاتهم
ويسعون إلى العمل في إطار النظرة الشاملة التي توحد
صف كافة الجزائريين وكلمتهم. أتوجه إلى الجميع
بالشكر.

W O U • b

1 - السيد رشيد بوغدة: سيادة الرئيس،

معالي رئيس الحكومة والوفد المرافق له،

زميلاتي زملائي النواب،

إن مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة الذي يندرج في سياق استمرارية الدولة والحفاظ على كيانها، مع ضمان تحقيق أهدافها الرامية دون شك إلى استعادة وجودها كدولة كانت ولا تزال قوية بمؤسساتها ورجالها. فمن باب الإنصاف إحضار الماضي وعصر الحاضر من أجل بناء المستقبل، وعلى ضوء ذلك فإنني أنحني بكل خشوع أمام أرواح شهداء الواجب وأحي كل من ساهم وسهر على الحفاظ على كيان الدولة وعمل من أجل عدم انهيارها، هؤلاء الذين أدوا الرسالة وصانوا الأمانة.

سيادة الرئيس،

إن كانت أهداف الحكومات المتتالية في العشرية الأخيرة ترمي إلى استرجاع الأمن واستقرار الأوضاع في البلاد من أجل تحقيق معدل نمو متسارع في الميدانين الفلاحي والصناعي على الخصوص ووضع مجموعة من الآليات الحديثة لزيادة إنتاجية العمل وإعادة الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية وإجراء تحول في مسيرة سلوكها في نفس الوقت، فمن الواجب استدراك ما عشناه وما نحن عليه الآن لأن الانتقادات اللاذعة التي أثارها بعض زملائي والتي توحى بالتشاؤم وسوء التقدير للأعمال المتواصلة التي يقوم بها أبناء الجزائر في مختلف هياكل الدولة ومؤسساتها تستحق هي الأخرى كل التقدير والعرفان حيث لا يمكن خلط الصالح بالطالح، ومن الواجب القول للمحسن أحسنت وللمسيء أسأت وليس لأحد القول إن كل المسؤولين والمسيرين عاجزون أو مرتشون، وإن كانت هناك حالات شاذة فعلا، فالشاذ لا يقياس عليه وإنني على يقين بأن الجزائر كانت ولا تزال تفتخر برجالها المخلصين، والمواطنين الغيورين على كرامتهم وعزة بلادهم والدليل على ذلك مدى تضامنهم وتلاحمهم في أوقات الشدة والمحن.

سيادة الرئيس،

إن الأوضاع الأليمة التي عاشتها البلاد ولا تزال تعاني آثارها يعترف بها الأعداء قبل الأصدقاء، وإن التشكيك في غياب الدولة وبث روح التنافر واليأس في نفوس المواطنين شيء خطير نظرا إلى عدم تقييم الواقع وتحليله لبناء المستقبل، لأن حصيلة ذلك كانت كبيرة والنتائج ستظل وخيمة، لذا يستوجب علينا بصفتنا إدارات ومسؤولين ما يأتي:

1 - توحيد الصفوف ووضع مصلحة الوطن وخدمته فوق كل اعتبار سياسي أو إيديولوجي.

2 - توحيد الخطاب السياسي ودعوة المواطنين إلى التلاحم والتضامن من أجل تجاوز المرحلة المفروضة على الدولة نظاما وشعبا.

3 - بث روح الأمل ونزع روح التشاؤم واليأس من نفس المواطنين.

4 - إعطاء البلاد الصورة المشرفة والشعب الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لاستعادة مجده وبناء حضارته.

أرى أن تضخيم الأمور بهذا الحجم وإعطاء الدولة صورة رديئة بصفتنا مسؤولين في إحدى مؤسساتها الرسمية فيه ما يضر أكثر ما ينفع وإلا كيف نفسر سن قوانين بغية الانفتاح على سوق الاقتصاد الدولي من جهة، والتصريح والتشكيك في نمط التسيير من جهة أخرى، وهذا معناه دعوة المتعاملين الاقتصاديين إلى دعم التعامل والإقبال على الاستثمار في البلاد.

كما أدعو في الأخير رجال الإعلام وخاصة الجرائد المكتوبة إلى جعل صفحاتها الإشهارية صورا للترويج بالثروات والخيرات التي تزخر بها بلادنا، والدعوة إلى تشجيع استثمارها.

أما فيما يخص تقييم حصيلة نشاطات الحكومة فإنني أتمنى للحكومة التوفيق في معالجة القضايا التي سبق أن تتطرق إليها زملائي.

وفقنا الله لما فيه خير العباد والبلاد وشكرا.

الانعكاسات المترتبة عليها والتحولات الهيكلية التي شهدتها الإصلاحات الاقتصادية من صناديق المساهمة، والشركات القابضة، و مجلس مساهمات الدولية، وهذا في نظري لف ودوران، يعطل مسار الإصلاحات الضرورية بالإضافة إلى الأعباء المالية التي تكلفها هذه العملية.

نحن مقبلون على إمضاء اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والكل يعلم نتيجة هذا الاتفاق، ماذا أعددت، السيد رئيس الحكومة من شروط وعوامل تضمن بقاء الآلة الاقتصادية شغالة للحفاظ على مناصب الشغل والتي هي هدف كل تنمية. بالإضافة إلى الجهود التي تبذلها الدولة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

السيد الرئيس،

من الشروط والعوامل التي ينبغي إعادة النظر فيها لجلب رأس المال ما يأتي:
- معدل الفائدة والذي ينبغي تخفيضه تماشيا مع المنافسة،
- إصلاح الجهاز المصرفي،
- القيام بإصلاح إداري ضروري.

و حين نتمكن من تحقيق هذه الإصلاحات يمكن الحديث عن إمكانية محاربة الرشوة التي أصبحت العائق الأكبر أمام كل مبادرة من شأنها تحقيق الأمل في غد مشرق.

السيد الرئيس،

إن الحلول الظرفية قد تفيد الآن، لكن ما الحل غدا. لهذا من الضروري الحفاظ على التوازنات الكبرى المحققة واتخاذ قرارات شجاعة لتوفير شروط الإقلاع الاقتصادي بغية تحقيق النمو الاقتصادي ومنه تحقيق الرفاه الاجتماعي المنشود.

2- التعليم العالي: إن وضع الجامعة الجزائرية يدعو إلى الإسراع إلى معالجة المشاكل التي يعانيها الطالب والأستاذ على حد سواء، فالإكتظاظ الملحوظ في مستوى المدرجات يعيق بشكل واضح السير الحسن للتدريس،

2 - السيد محمد عباد: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي زملائي النواب،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس،

يندرج هذا النقاش في إطار تجسيد مبدأ دستوري يدعم المكاسب الديمقراطية التعددية للبلاد، وهذه ممارسة من شأنها إعادة الثقة بين المواطنين والساهرين على إدارة شؤونهم.

بداية اسمحولي أن أتقدم إلى كل الشعب الجزائري بأحر التهاني وأطيب الأمناني بمناسبة شهر رمضان المعظم وعيد الفطر المبارك، وتشاء الأقدار أن نعيش أفراحنا في مزيج من الأقرح، وبهذه المناسبة أتقدم بأخلص التعازي إلى كل ضحايا الكارثة الطبيعية الأخيرة وكذا إلى أهالي ضحايا الإرهاب الذين لازالوا يتعرضون إلى الإبادات الجماعية.

السيد الرئيس،

يعتبر الحوار الوسيلة الحضارية لحل القضايا العالقة في حياة الشعوب والأمم، لهذا على الدولة تطبيق القانون والقانون فقط، والذي يعتبر الكل سواسية أمام القانون.

السيد الرئيس،

إن مداخلتني تتضمن أساسا العناصر الآتية:

- الإصلاحات الاقتصادية،

- القطاع الفلاحي،

- البيئة،

- التعليم العالي والبحث العلمي،

1 - الإصلاحات الاقتصادية.

يجب الاستمرار في هذه الإصلاحات، لكن بوتيرة أسرع مما هي عليه الآن ويجدية وفعالية أكثر، مع مراعاة

وبالمناسبة أحيي الوقفة التضامنية والشجاعة التي وقفها الشعب الجزائري مع المتضررين، كما أحيي جهود الحكومة التي نزلت إلى الميدان واقفة مع الضحايا والمتضررين واتخذت التدابير الضرورية، كما ننوه بجهود الجيش الوطني الشعبي ومختلف أسلاك الأمن والحماية المدنية في نجدة الضحايا ومواساتهم.

وبخصوص مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة خلال سنة فإن الأهداف المنشودة تبدو بعيدة المنال والبلاد لاتزال متأثرة بأزمة متعددة الجوانب (أمنية واقتصادية واجتماعية فاعلة).

إن التحولات العالمية التي فرضت على البلاد الدخول المبكر في نظام اقتصاد السوق دون الاستعداد الفعلي له وتوفير أدوات التعامل معه -على الأقل- يعد قفزة نحو المجهول. وإذا كانت سياسة الحفاظ على التوازنات الكبرى للاقتصاد قد أعطت ثمارها فيما مضى، فإنه لايمكن الاستمرار فيها والبلاد تتوفر على احتياطي جد معتبر من العملة الصعبة على حساب الطبقات الاجتماعية العريضة، ذلك لأن الانخفاض المتزايد للقدرة الشرائية أثقل كاهل المواطن وقضى على صبره.

سيدي رئيس الحكومة،

إن الاعتماد على الريع البترولي المتذبذب لايعتبر حلا للخروج بالبلاد من الأزمة التي طال أمدها واستمرت قرابة 15 سنة، وإذا كانت المديونية الخارجية هي أحد العوامل التي استنزفت موارد البلاد وساهمت في تردي الأوضاع الاقتصادية والمالية في وقت ما، فإن هيكلة هذه الديون ساعدت كثيرا على تخطي الخطوط الحمراء.

سيدي رئيس الحكومة،

إن آثار الأزمة الأمنية التي ضربت عصب الاقتصاد الوطني في لبه وما رافقها من تخريب وحرق وزهق للأرواح البريئة على يد الإرهاب الوحشي كلف الدولة إنفاق عشرات الملايير من الدولارات، وأجبر الحكومات المتعاقبة على اعتماد سياسات تقشف صارمة ومنها

وبالتالي ينقص الاستيعاب العلمي بشكل ملموس. أما الأستاذ فإنه يتطلع إلى تحسين مستواه الاجتماعي حتى يتمكن من تحسين أدائه العلمي.

- ضرورة تحديث البرامج البيداغوجية لمواكبة العصر وتطلعات المجتمع وفي هذا المجال يجب الإشارة إلى أن الجامعة في مجال الإعلام الآلي لاتزال تدرس برامج قديمة تجاوزها الزمن. وفي هذه الظروف التي تعيشها جامعاتنا يسعى البعض إلى إنشاء جامعة افتراضية وما تتطلبه من إمكانيات مالية.

3 - البيئة: للتذكير، فقد تدخلت مرارا حول موضوع مصانع "لاميونت" الموجودة في مفتاح وبرج بوغريريج وزهانة بمعسكر.

فإنتاج هذه المادة يساعد على انتشار مرض السرطان - عافانا الله وإياكم منه- لهذا ألح على ضرورة النظر في هذه المصانع.

الفلاحة: نبارك مسعى الحكومة لمسح ديون الفلاحين ونلح على تطبيقه في الميدان.

الولاء للجزائر والوفاء للشهداء.

والسلام عليكم.

3 - السيد محمد صباغ: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة وطاقمه الوزاري ومرافقيهم،

السيدات والسادة النواب،

السيدات والسادة ممثلي وسائل الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أترحم بداية على ضحايا الكارثة الطبيعية التي ألمت بمواطنينا عبر التراب الوطني خاصة سكان "التربولي" وباب الواد.

الجهود المبذولة في إقامة شراكة حذرة في بعض القطاعات التي من شأنها أن تعود بالفائدة على العمال.

سيدي رئيس الحكومة،
لقد تم تنصيب عدة لجان وطنية للتكفل بدراسة ملفات وطنية هامة، منها المنظومة التربوية ولجنتي إصلاح العدالة وهياكل الدولة وباستثناء لجنة إصلاح العدالة التي قدمت تقريرها وتم استغلال نتائجها في الميدان فإننا نتساءل عن نتائج بقية اللجان؟ كما نتساءل عن مصير قانوني المجاهد والشهيد ومن يقف وراءهما؟

سيدي الرئيس، لقد حان الوقت للبحث عن موارد خارج المحروقات وذلك بدعم القطاعات البديلة كالزراعة والري والخدمات ضمانا للاكتفاء الذاتي وللحد من الفاتورة الغذائية الثقيلة.

سيدي رئيس الحكومة،
إن إقامة شراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يتطلبان وضع الميكانيزمات الضرورية وتوفير شروط الانضمام الملائم لذلك، دعما لحماية الإنتاج الوطني ومصالح البلاد، وفي هذا السياق يتوجب على الدولة الإسراع بتكليف المنظومة البنكية وتوفير شروط الإقلاع الاقتصادي في الجزائر.

سيدي رئيس الحكومة،
إننا نتفهم وضعكم، وفي هذا الطرف العصيب بالذات، إذ تواجهون في وقت واحد عدة قضايا وطنية هامة تتطلب توفير الحلول والحسم فيها، منها قضية العروش التي طغت على السطح بافتعال المشاكل الاجتماعية وتفشي ظواهر البطالة والفقر في المنطقة، وما ترتب عليها من أمراض اجتماعية قد تساعد على الاستغلال السياسي.

وإذ نبارك جهودكم في إقامة حوار ديمقراطي شفاف مع العروش رفعا للباس وتفويتنا للفرصة على الأعداء التقليديين للأمة الجزائرية، نأمل فيه الخير والخير فقط وذلك بتقديم نتائج اللجان المكلفة بالتحقيق في هذه الأحداث إلى الرأي العام.

التعديل الهيكلي والتقويم الوطني وأخيرا التجديد الوطني.

إن انشغال الحكومات المتعاقبة على السلطة انصب على تطهير الديون ومسحها ومكافحة الإرهاب الأعمى وإصلاح المؤسسات المخربة ومحاولة اعتماد سياسة اقتصاد اجتماعي بعيدة عن دعم الاستثمار العمومي في غياب السيولة المالية.

إن محاولات الاعتماد على الاستثمار الأجنبي والشراكة كانت غير ممكنة قبل سنوات خلت بسبب عدم توفر الظروف الملائمة، لكن مع اعتماد الدولة مبدأ الرحمة والوثام المدني سمح بتحسين ملحوظ في الوضع الأمني، مما شجع السيد رئيس الجمهورية في الانطلاق بتنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي للحد من معاناة المواطن والتكفل بالطبقة الاجتماعية العريضة التي عرفت عتبة الفقر.

سيدي رئيس الحكومة،
إن الريف الذي احتضن الثورة بالأمس وقدم التضحيات الجسام في سبيل الحرية، ها هو يواجه اليوم إلى جانب قوات الجيش الوطني الشعبي وقوات الأمن الأزمة الأمنية بكل آثارها ولايزال ينتظر تدخل الدولة بإقامة مشاريع عمومية واجتماعية طموحة ترفع عنه الغبن وتفتح له مجال التطلع إلى مستقبل أفضل وتحذ من هجرة سكانه إلى المدن بحثا عن الأمن والاستقرار.

سيدي رئيس الحكومة،
إن الإعلان عن توزيع عاجل للدخل الوطني يعد خطوة ضرورية لاستعادة ثقة المواطن في الدولة ومؤسساتها.

سيدي رئيس الحكومة،
إن سياسة التجديد الوطني في مواصلة الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها البلاد منذ توقيف المسار الانتخابي لاتزال مرهونة باستكمال وضع اللبانات والأدوات اللازمة لتفعيلها في الميدان، ونحن نبارك

السيد رئيس الحكومة،
لاريب إذا قلت إنكم تبذلون جهودا معتبرة، لكن يجب أن تكون الصرامة في معالجة الأمور ولا يمكن أن تؤثر فيكم ثقافة "عفى الله عما سلف" فالأمر يتعلق بأموال عمومية وأموال الشعب.

كنا نتوقع أن تتخذ إجراءات صارمة تجاه الممارسات السيئة والتسيب الذي وقع في تسيير الأموال العمومية والمليارات التي ذهبت يمينا وشمالا عن طريق الرشوة والمحسوبة والسرققة تارة وعن طريق المشاريع المشبوهة تارة أخرى، فمتى نخرج من هذه الدوامة التي وقع فيها الكثير من المسؤولين وصاروا يدافعون عنها ويحمونها؟ متى نخرج من الضبابية في تسيير الأموال العمومية؟ متى يعرف المواطن أين تذهب الأموال العمومية؟

سيدي رئيس الحكومة، إن المواطن اليوم لا يؤمن بهذه الحكومة وسيتمرد إذا بقيت على هذا الحال. فلا بد من إجراءات سريعة وصارمة فيما يخص الممارسات الإدارية والكيل بمكيالين، تجاه المواطن والميل كل الميل إلى جهة حزبية دون مراعاة الحياد.

إن تعامل الإدارة مع المواطن بحكم الجهة الحزبية التي ينتمي إليها من شأنه تعطيل مصالح هذا الأخير، وهذا ما نرفضه ولانقبله على الإطلاق، وقد نددتم ، سيدي الرئيس، أكثر من مرة، لكن التنديد وحده لا يكفي طالما تستطيعون اتخاذ إجراءات في هذا الصدد، إنكم مسؤولون أمام الله عز وجل ثم أمام الشعب عن كل المظلومين والمطرودين من العمل، والمتسولين والمرضى بسبب فساد الإدارة.

السيد رئيس الحكومة، هناك قطاع إذا صلح صلح المجتمع والأمة وإذا فسد فسد المجتمع والأمة ألا وهو قطاع العدالة، فنحن لاندرى لماذا تبقى أحكام قضائية وقرارات صادرة عن المحكمة العليا حبيسة الأدراج ولا تنفذ، وهذا بعد أشهر عديدة بل سنوات، وفي كثير من الحالات يتوفى أصحاب هذه الأحكام وتبقى حقوقهم تنتظر الفجر القريب؟

سيدي الرئيس، أخيرا أرفع إليكم انشغالا محليا يخص إنجاز ميناء دلس الذي كثر عنه الكلام وكان رئيس الجمهورية سنة 1983 قد وعد بالانطلاق في إنجازها.

وفقكم الله لما فيه خير البلاد والعباد ودمتم ذخرا للوطن والسلام عليكم.

4 - السيد محمد المختار طرابلسي: بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد معالي رئيس الحكومة،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
يواجهنا أكثر من سؤال فيما يخص هذه الحصيلة السنوية إذا تعلق الأمر بكل القطاعات ولكن هل المواطن راض عما تقوم به الحكومة؟ وهل يمكن لهذا المجلس الموقر أن يقنع من يمثلهم بأن الحكومة تسيير على الخط الصحيح وأن النظام القائم سوف يخرج من الظلمات إلى النور؟!

سيدي رئيس الحكومة،
إذا تعلق الأمر بخدمة المواطن وبالسهو والحفاظ على كل حقوقه لاسيما حقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية والدستور واحترامه وتطبيق القانون بحذافره على الجميع بكل شفافية ووضوح وعدم الكيل بمكيالين نجد أن المواطن ليس له قيمة ولا اعتبار في بلده الحبيب الجزائر ويحس بأنه غريب في بلده ويجد كل المعاناة المتمثلة في الفقر والحرمان والتهميش واللامبالاة من قبل الكثير من المسؤولين إذا تعلق الأمر بمشاكله اليومية. إلى جانب كل هذا لا يجد المواطن إلى من يقدم شكواه لأن كل الأبواب موصدة أمامه دون اهتمام بحاجته وفاقته. فالمواطن يريد، تغيير النمط السياسي وتغيير الوجوه. نتساءل لماذا وقعت الانتفاضة الشعبية سنة 1988؟ إن الجواب واضح، لقد وقعت من أجل التغيير، ولانفهم اليوم لماذا عاد إلى السلطة أناس تسببوا في الأزمة التي يواجهها الشعب ويعاني من خلالها معاناة كثيرة وويلات كبيرة؟

مستوى كل ولايات الوطن وكأن الجزائر لا يوجد فيها هيئة للتخطيط والعمارة بكيفية علمية مدروسة؟!

إن المحن التي يعانيها المجتمع الجزائري جدير أن تنحني لها الجبال الرواسي، لكن الشعب الجزائري بإيمانه الراسخ وعقيدته الصلبة لم يتزلزل ولم ينحن، بل كان دائما مؤمنا وصبوراً. لكن إلى متى سيكون الإخلاص والصدق في من سيدهم عليه ووضع فيهم ثقته؟

إن الجزائر تتوفر على إمكانات وسلطة (...). تسمح لها وفي شتى المجالات أن تتبوأ مكانة اجتماعية واقتصادية أحسن بكثير مما هي عليه الآن. لكن القيادات السياسية المتتالية على السلطة لم تكون لها القدرة على تنمية البلاد والعباد ولم تأخذ بعين الجد أن الزمن ليس مفتوحاً أمامها، لأن ما يمكن إنجازه اليوم قد لا يمكن إنجازه غداً، وكثير من المشكلات لها خاصية التفاعل، والاتجاه نحو التضخم إلى أن تخرج عن السيطرة؟

إن التنمية الجيدة تتطلب مجموعة من القرارات الصعبة والتغييرات الجذرية ومن طبيعة الناس إلف القديم والخوف من الجديد، والاستخفاف به إلى أن يثبت نفعه وجدارته، والأهم من كل هذا أن في كل زمان وفي كل مكان يوجد المستفيدون من الأوضاع السائدة- مهما كانت سيئة- وهؤلاء المستفيدون يستخدمون كل ما يملكون من قوة في سبيل بقاء كل شيء على حاله.

والذي غطى كل العيوب عبر أكثر من ثلاثة عقود هو الثناء على الذات ومنع نقدها وضرب كل من لا يمدحها أو يريد نصحتها.

الاقتراحات:

إن التمكن من التخلص من أسباب التدهور المستمر في الأوضاع العامة في البلاد وتجاوز الحلول الترقيعية الآنية التي أثبتت الواقع عجزها وفشلها في المهمة الكبرى وفي النهوض بالاقتصاد الوطني واستقرار النظام السياسي يتمثل في الآتي:

(1) تحسس الآثار السلبية المترتبة على القرارات الكبرى

سيدي رئيس الحكومة، لايفوتني أن أقول إن الشعب الجزائري صار في هذه الآونة يستفز في دينه وفي عقيدته، تارة بالكلمة وتارة بالكتابة وتارة أخرى "بالكاريكاتير" على مسمع من المسؤولين ومراهم ولا أحد يحرك ساكناً رغم القانون السائد، أيعقل أن يكون هذا في جزائر المليون ونصف المليون شهيد؟ جزائر شعارها دين الدولة الإسلام؟

دمتم سيدي رئيس الحكومة في خدمة البلاد والعباد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

6 - السيد خليفة بن علي: بسم الله الرحمن الرحيم،

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة والطاقم المرافق له،

السادة والسيدات نواب الأمة،

رجال ونساء الإعلام،

السلام عليكم جميعاً ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد،

إن الظروف الأليمة التي عاشتها وتعيشها البلاد حالياً هي قبل أي تحليل، قدر وقضاء، ونحن مؤمنون بأن الله سبحانه وتعالى قادر على كل شيء وهذه العقيدة راسخة وعميقة الجذور في نفوس الشعب الجزائري. لكن هذا لا يبرر الأخطاء ومن باب البحث عن الأسباب وتحديد المسؤوليات، نقول إن الدراسة الطبوغرافية لتضاريس العاصمة تستبعد وقوع كارثة من هذا النوع وبالتالي كشفت هذه الكارثة الطبيعية عن مدى حجم التهاون واللامبالاة وقصر النظر عند كل القطاعات التي يعينها الأمر.

لماذا سدت كل المخارج وأغلقت كل القنوات ذات الحجم الكبير بصفة نهائية؟ إذا كان السبب هو مكافحة من يختبئ فيها؟ ألا توجد تقنيات جد فعالة تستعمل لمراقبة من يمنحون رخص البناء في الوديان وأماكن الخطر التي لا تصلح للبناء؟ إن هذه الحالات موجودة في

المواطن وكذا مؤسسات الدولة المركزية والقاعدية وإثبات فشلها كتجربة جاءت بعد المرحلة الانتقالية، ساءت بها سمعة الدولة وتدهورت إدارتها وفتحت أبواب الفتن أمام الشعب.

(9) رفع القيود التعسفية عن الجمعيات الخيرية والثقافية وتحرير مبادرة النضال أمامها في خدمة الصالح العام وعدم رميها بعقده التسييس في العمل الخيري.

ولاية الشلف:

لا تزال ولاية الشلف تعاني ما حل بها من كوارث حيث لم تصلها المساعدات الكافية، وتوجد فيها مناطق تعاني قساوة البرد جراء عدم وجود الأغذية والملابس اللازمة. وهناك بعض المناطق المتضررة لم تنتشر لايوفود ولائية، قصد المعاينة والتخفيف من التوترات، ولا بوفود وزارية قصد استطلاع الحقيقة.

قام رئيس جمعية الإرشاد والإصلاح السيد عيسى بن لخضر رفقة النائب خليفة بن علي وعدد من المناضلين بعمل تضامني جبار جعل من هؤلاء المناضلين قادة في مستوى مراكز استقبال المنكوبين. ولم يخف المواطنون أي شيء بل صرحوا بما فعله أفراد هذه الجمعية من زيارات متكررة للمناطق المتضررة والمساعدات الهائلة التي قدموها إلى المنكوبين، وإلى الوفود الوزارية التي زارت لاحقا بعض المناطق المتضررة.

كما تعلمون إن الشعب الجزائري شعب مسلم، والكلمة الطيبة والمواساة لها فعلها السحري في مثل هذه المصائب وكما يقول الحديث "من الشهداء الغريق وصاحب الهدم، والشهيد يشفع لسبعين من أفراد عائلته" هذا الخطاب كان أسلوب المناضلين وله الدور الكبير في التخفيف من حدة التوترات التي نجمت عن الكارثة لكن هذا لا يحق للمشرفين على جميع أموال التيليطون أن ينسوا بقية المتضررين في أنحاء الوطن وذلك بتقديم المساعدات اللازمة لهم للتخفيف من آلامهم. كما نطلب من السيد رئيس الحكومة أن يزور المناطق المنكوبة ويعاين بنفسه الأضرار التي لحقت بمواطني الشلف.

التي اتخذت دون استشارة الطبقات السياسية الممثلة حقا لهذا الشعب.

(2) استعمال شفافية أكثر ونزاهة صادقة تجعل المواطنين يسترجعون الثقة في مسؤوليهم، وإلا فإن الكارثة ستنتقل من كارثة طبيعية إلى كارثة بشرية يأكل فيها القوي الضعيف ويصل خبرها إلى العالم.

(3) ترك سياسة الصراع الأفقي المقيت بين التيارات في طرح المشاريع الإنمائية في شكلها ومضمونها الانفرادي والأحادي الذي يؤجج بدوره التكالب على إفشالها وتحويل مردودها إلى غير وجهته الصحيحة.

(4) إن عدم تبني خيار الحوار المبني على الثقة المتبادلة في صناعة سياسة الحكم وممارسته بالمشاركة الفعالة من قبل الأطراف السياسية والاجتماعية الواعية بخطورة الواقع الجزائري المعقد، يفضي إلى كسر ما تبقى من الثقة الشعبية والحزبية ودفعها إلى سياسة التيسيس ورفض كل ما يرمز إلى السلطة والحكم واحترام الدولة.

(5) إن عدم الحسم في تبني الخيارات الشعبية في الاستحقاقات الانتخابية لدليل على الاستمرار في تدجينه والاستخفاف والتعزير والمكر عبر تجديد وسائل وأساليب الكيد وبالتالي تفتيت وحدته وكسر كرامته.

(6) إن التعاون الجماعي اليوم على إطفاء نار الفتنة مهما كان لونها ورمزها ومدلولها، وتدارك العجز عن حل المشاكل المتفاقمة في إطار الثقة والأخوة، خير من إطفاء نار الحرب غدا لا قدر الله. خاصة إذا استمرت الأوضاع على ما هي عليه من تجاهل التآكل الداخلي للبنية الاجتماعية وفرار الشباب إلى الخارج وطلبهم التجنيس من غير الشعور بالخجل أمام التاريخ الناصع لشهداء الثورة والوطن.

(7) الكف عن ممارسة التسلط والظلم على أغلبية المجتمع من قبل الأقلية المتعسفة في فهم الحكم والمتعجرفة في ممارسة الديمقراطية وذلك ضمنا لاستمرار وحدة الشعب والوطن.

(8) مراجعة قانون الانتخابات بما يضمن المصلحة الجماعية للوطن أولا ولجميع الأطراف ثانيا وقطع الطريق أمام التزوير وصناعه، ومما لاشك فيه أن هذه الفترة كانت كافية لإظهار وكشف عورة سياسة التزوير وماجرته على

ولاية غليزان:

بعض البلديات في ولاية غليزان أوقعت بها الكارثة خسائر مادية وبشرية معتبرة وأصبحت العائلات تبيت في العراء دون سكن ولا غذاء، والبيوت تغمرها الأوحال في علو يتجاوز 60 سم، وقد وصل حد التهاون بالمسؤولين المحليين إلى أن يرفضوا زيارة المنكوبين ويصرحوا بأن ليس لهم متضررا (R.A.S)، مع أن 60 عائلة كانت تظلمها السماء وتفتersh الأرض لأنها فقدت كل شيء؟ هذا في جهة واحدة فقط من الجهات المتضررة. نشكر السيد الوالي على انتباهه إلى هذا الفعل ونشمن تصرفاته الشجاعة تجاه من يتهاونون بمسؤولياتهم أمام الشعب.

بعد النداء الذي دعت فيه جمعية الإرشاد والإصلاح، في مستوى دائرة وادي رهيو، إلى ضرورة التضامن مع العائلات المنكوبة (الاستجابة كانت تلقائية من المواطنين والمناضلين)، قام النائب خليفة بن علي بالمعاينة الميدانية في مستوى بعض البلديات المتضررة رفقة مسؤولين من الجمعية، وبعدها سارع مناضلوا الجمعية في مستوى بلدية وادي رهيو بجمع المساعدات وتوزيعها على منكوبي بلدية واريزان وبلدية حمري ودوار زرادلة (الذي نزلت عليه صخور ضخمة من الجبال فهدمت البيوت وقتلت العباد والأغنام) وبلدية مديونة. تتمثل هذه المساعدات خاصة في الغطاء والملابس لكل من الرجال والنساء والأطفال، مع كمية معتبرة من المواد الغذائية المتنوعة. كما قام مناضلي الجمعية ببلدية مازونة وسيدي امحمد بن علي بنفس النشاط التضامني. الجدير بالذكر هو أن الزيارات ومخاطبة المتضررين من طرف مناضلوا الجمعية كان له أثر كبير في التخفيف من حدة التوترات التي نجمت عن الكارثة. وبالمناسبة نطلب من السيد رئيس الحكومة أن يزور ولاية غليزان فهي الأخرى لحقت بعض بلدياتها أضرار مادية وبشرية كبيرة، ويتطلب الأمر مساعدات تعيد البسمة للمنكوبين.

وفقكم الله لما فيه خير البلاد والعباد والسلام عليكم.

6 - السيد محمد غرس الدين: بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،
السيد رئيس الحكومة،
السادة معالي الوزراء،
أيتها السيدات، أيها السادة النواب،
السادة والسيدات رجال الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

سيد الرئيس،

بعد استماعنا للكلمة السيد رئيس الحكومة، والتي قدم إلينا فيها البيان السياسي الذي احتوى النشاطات الحكومية طيلة سنة كاملة والتي كانت ثرية بالإنجازات وهذا رغم الحالة العصيبة التي تعيشها البلاد.

السيد الرئيس،

لقد أفادنا السيد رئيس الحكومة بمعلومات وافية وشفافية عن النشاطات التي قامت بها حكومته الرشيدة ولا تزال تقوم بها للنهوض بالبلاد، وذلك في جميع الميادين، اجتماعية واقتصادية وثقافية ورياضية، وقد أخذ كل ميدان حقه كاملا وغير منقوص تحت قيادة الحكومة الرشيدة. لايفوتني، سيدي الرئيس، أن أثنى ماجاء في البيان السياسي الذي أحاط بالموضوعات والإنجازات إحاطة أسوار بعضهم.

الحالة الأمنية: كلنا يعلم سيدي الرئيس بأن الحالة الأمنية في تحسن مستمر وأنها تسير من حسن إلى أحسن، خاصة بعد تطبيق مشروع الوثام المدني. غير أننا نلاحظ أن هناك تجاوزات يقوم بها أناس استفادوا من قانون الوثام المدني وسياسة عفا الله عما سلف، فرجعوا إلى عاداتهم القديمة حيث بدأوا ينشطون في المساجد تحت غطاء تقديم دروس مجانية للشباب والأطفال وعقد الحلقات لشحذ عقول الشباب ودفعهم إلى ارتكاب الجرائم ومواصلة العنف. إذن، لابد من إيقاف هؤلاء الذين يريدون إيقاف الفتنة من جديد.

على مكاسب الأمة بالطرق الملتوية غير الشرعية. التربية: لقد جاء في البيان السياسي موضوع عن التربية التي أصبحت تعاني نقصا كبيرا في المؤسسات التربوية والتأطير والتدني في المستوى.

كانت الشهادات التي تمنحها مؤسساتنا التربوية معترفا به في كثير من دول العالم والآن أصبحت تعاني مشكل المستويات في كثير من دول العالم وهذا راجع إلى عدم توفير الوسائل الكافية لإنجاز مهام التربية والتعليم كالنقص في الأقسام التي أصبحت تعاني الاكتظاظ، حيث يحتوي القسم من 40 إلى 50 تلميذا وهنا أثنى على ماجاء في البيان السياسي عن التربية الوطنية.

في الأخير، لايفوتني أن أرفع كلمة شكر وعرفان إلى السيد رئيس الحكومة والسادة الوزراء المسؤولين عن القطاعات على الجهود الجبارة التي يبذلونها من أجل إخراج الجزائر إلى شاطئ النجاة وبر الأمان. وفقنا الله لما فيه خير البلاد والعباد والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

قال رسول الله " الفتنة نائمة، ملعون من أيقظها"، وهنا أثنى على الجهود الجبارة التي يبذلها السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف لجعل المسجد يؤدي رسالته المعهودة له ألا وهي نشر الثقافة الإسلامية والدينية بعيدا كل البعد عن نشر الفتنة كما كان الحال سابقا.

البطالة: لقد لاحظنا في المدة الأخيرة إرادة كبيرة لدى حكومة السيد علي بن فليس للتخفيف من حدتها وبالتالي، القضاء عليها وذلك بفضل المشاريع الاقتصادية الكبيرة، وتنشيط الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومشاريع تشغيل الشباب، غير أننا سيدي الرئيس، السيد رئيس الحكومة، السادة معالي الوزراء، السادة والسيدات النواب، نطالب بأن تذهب هذه الأموال إلى التنمية لإيجاد وإحداث مناصب شغل للبطالين ونتمنى ألا تذهب إلى جيوب المضاربين. وأن لا تكون عرضة للنهب كما يقول المثل " الذي يدفع للزمار أكثر يسمع اللحن الذي يروق له" وأن تتخذ الحكومة إجراءات صارمة للضرب على يد كل من تسول له نفسه الاعتداء